سواسية

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS

SAWASIAH

العدد الحادى عشر — يوليو ١٩٩٦

برنامج العدالة والسلام وحركة حقوق الإنسان

عقد مجلس كنائس الشرق الأوسط - برنامج العدالة والسلام وحقوق الإنسان - ورشة عمل تدريبية هى الثانية من نوعها فى سياق دعمه واهتمامه بحقوق الإنسان فى منطقة العالم العربى . وقد شارك فى الورشة نحو أربعين من ممثلى بعض المؤسسات الكنسية ومنظمات حقوق الإنسان فى المنطقة وافتتحها القس د . رياض جرجور الأمين العام للمجلس .

وتضمن برنامج الورشة عدداً من المحاضرات حول قضايا حقوق الإنسان شملت محاضرة أ.فاتح عزام حول (ديناميكية حقوق الإنسان على مختلف الصعد)، ومحاضرة أ. ذكى حنوش من سوريا حول (حقوق الإنسان وترسيخ العملية الديمقراطية والحرية السياسية)، ومحاضرة أ. بهى الدين حسن من مصر حول (التحديات التى تواجه مؤسسات حقوق الإنسان فى المنطقة) ومحاضرتين لأسمى خضر من الأردن حول (حقوق الإنسان والمرأة) و(آليات التطبيق العملى للإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فى المحاكم)، ومحاضرتين أ/فيوليت راهب من لبنان حول (دور الكنائس فى ميدان حقوق الإنسان فى منطقة الشرق الأوسط) و(التربية على قواعد حقوق الإنسان ودورها البنيوى فى تحقيق السلام) ، هذا بالإضافة إلى محاضرة د/فادى ملحة من لبنان حول (مواثيق حقوق الإنسان) .

هذا وقد خلص المشاركون فى الورشة إلى ضرورة تفعيل دور مجلس كنائس الشرق الأوسط ومنظمات حقوق الإنسان من أجل خلق وعى بقضايا حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب توفير مناخ ديمقراطى يقوم على إحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية. والتأكيد على أن قيم حقوق الإنسان ليست مستوردة بل هى قيم أصيله فى دياناتنا وثقافتنا، وأهمية إبراز النصوص الدينية التى تدعو إلى إحترام حقوق الإنسان، تشجيع الحوار بين الديانات وذلك بتعزيز قيم التعايش والقيم المشتركة بين الأديان والتى تدعو إلى المحبة والتسامح والعدالة والمساواة وإحترام حقوق الإنسان، والعمل على تحديد سلم أولويات واضح لحقوق الإنسان الأمر الذى يتطلب رفع وتيرة التنسيق بين مجلس كنائس الشرق الأوسط والمنظمات العربية لحقوق الإنسان .

داخل العدد

	ص
● مذبحة قانا ومفهوم الرهينة	٢
● أسئلة التحول الديمقراطى فى العالم العربى	٤
● إستراتيجيات إدماج الحركات الإسلامية فى الحياة السياسية العربية	٨
● محور العدد .. لمن الوصاية على البحث العلمى وحقوق الإنسان ؟	١٢
● الإبداع الفنى فى المنفى	١٨
● نحو تطوير فاعلية حركة حقوق الإنسان	٢٤

مذبحة قانا

فى الأدب والأسطورة الشرقيين ، ترمز عناقيد العنب للسعادة والمحبة والصحة، ولم يحدث أن استعملت كلمة "العناقيد" سلبا لا من قبل الجيوش ولا المتطرفين على إختلافهم .

فمن وجهة نظر نفسية، أرى فى إستعمال مصطلح " عناقيد الغضب" لوصف عملية عسكرية تستهدف العقاب الجماعى للمدنيين،محصلة تفكير عُصابى وإضطراب فى مقومات الشخصية قائم على الكره الأعمى للآخر مع الضرب بعرض الحائط بكل الأعراف والمواثيق الدولية طالما أن الآلة العسكرية الإسرائيلية تشعر أنها فى عنفوان قدراتها التقنية وتحوز على دعم الحكومة الامريكية لها . هذا ما ساورنى عندما بدأ الاعتداء الإسرائيلى الأخير على جنوب لبنان . هذا الاعتداء الذى يصعب تصنيفه عقلانيا فى نطاق العمليات العسكرية ذات الجدوى،والذى تعطيه جملة المؤشرات المرافقة له سمة باثيولوجية واضحة. فمن اللحظة التى تصبح فيها السياسة فى إسرائيل ممارسة قائمة على الإنتاج الفعلى للحقد فى صفوف المجتمع الإسرائيلى والمجتمع العربى،يصعب العثور على أى تعريف منطقى ومقنع لكلمة السلام عند المسكين بزمام الأمور فى هذا البلد .

فى كل محاكمة لوضع ما ،يضع المدافع عن حقوق الإنسان نصب عينيه كلمات ثلاث : الشرعة والمشروعية والشرعية .

أما الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، فهى جملة ما صدر من مواثيق دولية ضامنة لحقوق الإنسان منذ الإعلان العالمى لهذه الحقوق،فقد صدرت لتؤكد على ما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة .ويبدأ العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالقول :" لجميع الشعوب الحق فى تقرير مصيرها ". وتشدد المادة الثالثة المشتركة فى إتفاقيات جنيف الأربع الخاصة على تحريم ما يلى فى كل وقت وفي كل مكان : الاعتداء على الحياة وسلامة الجسد،أخذ الرهائن ، الإعتداء على كرامة الأشخاص، وذلك بحق كل شخص لا يشارك مباشرة فى الاعتداءات بما فى ذلك العساكر الذين ألقوا سلاحهم . وهى روحا ومضمونا ضد أى شكل من أشكال إحتلال الأراضى والإستيطان والإعتداء على المدنيين فى حالة الحرب أو جعل المدنيين هدفاً لعمليات عسكرية أو ضحية لإجراءات ردعية .

أما المشروعية . فهى المحصلة المنطقية والأخلاقية لجملة عوامل أعطت رد فعل بشريا على إنتهاك واضح وجسيم لحقوق الإنسان . بمعنى إننا وإن كنا ضد ممارسة العنف من حيث المبدأ، إلاأن هذا المبدأ لا يجعلنا نضع الميليشيات الفاشية فى فرنسا والمقاومة فى سلة واحدة،أو أن نخلط قوات الإحتلال بمن يقاوم الإحتلال فى جنوب لبنان ، فوجود قضايا عادلة مخنوقة بموازين قوى غير عادلة لا يمكن إلا أن يعطى أشكال مقاومة لا يمكن حسبان شكلها مسبقا .

وأما الشرعية، فنتيجة لغياب أية إتفاقيات إقليمية رسمية منذ رودس فى مطلع الخمسينات،فأهم معاييرها قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذى يطالب إسرائيل بالإنسحاب الفورى والشامل من جنوب لبنان .وبشأنه،نسأل الدول الدائمة العضوية دون إطالة شرح : ماذا لو كان القرار يتعلق بالعراق أو بإيران وليس بإسرائيل ؟ .

لن أتعرض لوصف وقائع مجزرة قانا ولكن ما سأحاول فعله هو تحليل ما حدث من وجهة نظر إجتماعية نفسية من ناحية، وجيو سياسية من ناحية أخرى .أى فى ظروف موافقة أطراف الصراع العربى الإسرائيلى على مبدأ تسوية سلمية لهذا الصراع.

فى حالة الخوف، يلجأ الأفراد إلى أكثر الأماكن أمنا، ومفهوم الأمن نسبى ومرتبط بالزمان والمكان .وقد تعارف الناس على وصف المكان الأمن هذا بالملجأ . ويأخذ الملجأ أهميته إما من إعتبارات معنوية أو من إعتبارات مادية أو من كليهما .. ويكتسب لجوء مواطنى قانا العزل إلى ملجأ لدى قوات الأمم المتحدة بعدا رمزيا غاية فى الأهمية. فرغم أنهم قد شاهدوا أو سمعوا كيف مرت الدبابات الإسرائيلية بالقرب من هذه القوات دون أن تحرك ساكنا فى١٩٨٢ يوم إحتلال بيروت،ورغم أنهم يسمعون صرير الطائرات الإسرائيلية بتواتر شبه شهرى منذ أكثر من ١٧ عاما ،رغم كونهم يعرفون سقف وإطار الأمم المتحدة،إلا أنهم لم ييأسوا من صورة هذه المنظمة العالمية وحضورها. فأرادوا ، بوعى أو بغير وعى، أن يقنعوا أنفسهم بأن إسرائيل التى لا تلزم نفسها بأى قانون فى علاقتها بالإنسان العربى،ما زالت تحترم الأمم المتحدة بشكل أو بأخر،ولن تتجاسر على ضرب المدنيين العزل الذين لجأوا لهذه الأخيرة .

والإحساس الطبيعى الثانى، هو الإحساس بالظلم وغياب العقوبة .وقد تجلى أيضا هذا الإحساس من جديد فى مجزرة قانا إستنفار بعض المثقفين الموالين لإسرائيل فى الغرب للدفاع عن هذه المجزرة بحجة إنتظار نتائج التحقيق فى جرائم حزب الله، ورغم الصورة التى سعى أحدهم لإعطائها عن الجيش الإسرائيلى فى فيلمه الأخير "تساحر" كانت الحقيقة واضحة فقد كذب أطفال الجنوب بدمهم أسطورة الجيش المؤدب والمتحضر . ومع ذلك بقى الصمت العالمى المتواطىء أقوى من الجريمة ولم ينجح للأسف حتى المدافعون عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمى ولو فى تنظيم حملة محدودة الأثر لمعاقبة المعتدى .نعم،كان فعلنا أقل من جسامة ما حدث . وليس هناك أقسى من رمزية اللاعقاب فى الوعى الجماعى لشعب .

أما على الصعيد الجيوسياسى، فاختيار السلام له مستحقاته وكلنا يعلم أن إتفاقيات كامب دافيد لم تنجح فى إقامة سلام مجتمعى بين مصر وإسرائيل .وها نحن بعد أكثر من ١٨ عاما نجد من الصعب على كاتب مصرى أن يذهب إلى إسرائيل دون إدانة شبه عامة من الوعى الثقافى والشعبى فى مصر .

هناك خلل فى تعامل إسرائيل مع الحقوق العربية من منظور الأمم المتحدة ، وليس فقط من المنظور العربى . هذا الخلل لن توضع نهاية له إذا ما بقيت إسرائيل محكومة بسياسة الدولة المتفوقة عسكريا .

وما يزيد الطين بلة هو أن إسرائيل لا ترد على السلطة الوطنية الفلسطينية أو على الحكومة اللبنانية عندما تقوم بعملياتها الإنتقامية وتخلط عمدا بين الدولة والمجتمع وفئة مسلحة منه . إنها تتناسى أن الدولة مفهوم إعتبارى وحقوقى مهما كانت درجة العسف التى تمارسها . وهذا المفهوم يقوم على جملة التزامات داخلية وخارجية ، ولعل من أهم الإلتزامات المعاصرة،المعاهدات الناجمة عن آلام مآسى الحرب العالمية الثانية والمعروفة بقوانين الحرب والتى تحظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين وتمنع أعمال الإنتقام ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم وتمنع التوقيف العشوائى للسكان ونقلهم

* جانب من مداخلة ألقيت فى مؤتمر عقد فى لبنان فى يوليو ١٩٩٦ حول"الأسرى وشهداء المجازر الإسرائيلية"، حضره ممثلون عن عدد من مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والمحلية .

** فيوليت داغر:أمين عام مساعد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ،رئيسة جمعية حقوق الإنسان بلبنان وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، تدرس علم النفس ولها كتابات وأبحاث عدة.

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان :
٩ ش رستم، جاردن سيتى.
الدور السابع، شقة ٣٥، القاهرة.
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الامناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. أحمد عثمانى (تونس)
أ. أسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال الهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبد الله النعيم (السودان)
د. عبد المنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبو حمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

ومفهوم الرهينة

**
د/ فيوليت داغر

لبلد المحتل { المادة ٥١ (٦) من البروتوكول الأول والمادة ٢٣ من إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ } .وليس من المقبول قانونياً ومنطقياً وضع الدولة والميليشيات فى موقع إعتبارى واحد وإن كانت الإلتزامات الإنسانية واحدة .

قال عقيد فى الجيش الإسرائيلى لمراسل نيويورك تايمز فى جنوب لبنان، لاأحد باستثناء الله يمكنه إيقافنا (أى إيقاف الجيش الإسرائيلى عن عمل ما يشاء) السؤال الوحيد الذى تطرحه على نفسك (كجندى أو كجيش إسرائيلى) وأنت فى طريقك لنسف بيت أحدهم هو هل ستستعمل ٥٠ أو ٢٥ كيلو ديناميت " (النيويورك تايمز ١٩٩٦/٢/٢١).

هل يمكن أن تقبل ضمن المفهوم الحقوقى للدولة أن تلخص هذه الجملة ممارسات ضباطها ، خاصة إن كانت الدولة المعنية ثانى قوة عسكرية فى حوض المتوسط وتنال منحة عسكرية إمريكية سنوية قيمتها ١,٨مليار دولار ؟

لقد عرف جنوب لبنان الأشكال الأساسية لعنجهية القوة الإسرائيلية .فقطاع هام منه محتل والقطاع الآخر رهينة للقصف وهدم البيوت والمحاصيل وخطف الأشخاص والقتل والتهجير الجماعى المؤقت والتدمير المتتابع للبنى التحتية وإن كان سجن الخيام يعطى الرمز الأقسى للإحتلال،فالمدنيون يشكلون الرهينة الجماعية لسياسة المحتل الإسرائيلى .ويكفى إسترجاع صور عمليتى " تحميل المسؤولية "(١٩٩٣)و"عناقيد الغضب" (١٩٩٦)والإعتداءات الإسرائيلية بينهما لإدراك ما نعنيه بالرهنية، أى الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة فى العمل العسكرى ،الذى يحاول عبرهم أحد أطراف الصراع تغيير ميزان قوى معين دون أى إعتبار آخر .

يخرج لبنان الجريح من حروب داخلية وخارجية تركت بصماتها فى كل شبر من أرضه وخلية من خلايا أبنائه ، فما من بيت إلا وفيه أسير أو مخطوف أو فقيد أو مفقود أو مهجر أو مهاجر وإن كان هم إعادة البناء هم مشترك، فكرامة الإنسان بعد كل ما حدث تبقى الهاجس الأكبر . فوحده الإنسان المواطن الذى يعتبر نفسه أغلى قيمة ويعتبره وطنه كذلك ، قادر على خوض معركة لبنان الجديد الديمقراطى والإنسانى .

خلال ٤٨ سنة من تاريخ إسرائيل،كانت غاية حكامها اقناع العالم بالإعتراف بدولتهم لكن ألا يتطلب الإعتراف بأية دولة أن يتوقف حكامها عن التصرف كعصابة ؟ وهل ينسى اليوم من إضطهّد بالأمس معاناته عند ما كان الإضطهاد يأبشع أشكاله يمارس بحقة ؟أم أنه يحاول معالجة أثار ذلك على تكوينه النفسى باللجوء لنفس الأساليب بإضطهاد ضحاياه يفرغ فيهم كل شحنات العدوانية الكامنة لدية والممزوجة بالخوف منهم ؟ إنه يتناسى كما يبدو أن تحول الضحية إلى جلاد قاعدة تتكرر كلما جاوز القهر حد الإحتمال .

أسئلة التحول الديمقراطى فى الوطن العربي :

* من أسفل أم من أعلى ؟
* انفتاح ليبرالى أم تحول ديمقراطى ؟
* دور : المؤسسة القبلية .. المجتمع المدنى ؟

قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطى فى العالم العربى كان موضوع المؤتمر الذى عقده مركز القاهرة بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن ومجلة السياسية الدولية فى مارس ١٩٩٦ . شارك فى المؤتمر باحثون ومفكرون ونشطاء لحقوق الإنسان من ١٢ دولة عربية . ناقشوا الإشكاليات النظرية للتحول الديمقراطى فى العالم العربى ككل ، وخصوصيتها فى عشرة دول عربية ، هى مصر ، فلسطين ، لبنان ، الأردن ، سوريا ، العراق ، اليمن ، تونس ، السودان والجزائر .

وقد حفل بإثارة العديد من الإشكاليات والأفكار المتعلقة بالتحول الديمقراطى والتى لم تكن مثارة على الساحة العربية قبل عقدين من الزمان ،بالإضافة إلى إعادة الإعتبار لبعض المفاهيم والأفكار التى تساعدنا على فهم أوضاع الديمقراطية فى العالم العربى ،كما تضمن أفكاراً تنظر بعين النقد للكثير من المفاهيم الجاهزة والثابتة فى الأدبيات السياسية العربية .

ولعله يصح القول أن المؤتمر بكل فعالياته قد صب أكثر فى إعادة التفكير فى موضوع الديمقراطية ،أو بمعنى أخر، إعادة التفكير فى التناول العربى لموضوع الديمقراطية .

ونظراً لضيق المساحة فسوف نقتصر على عرض بعض من الأوراق فقط

الواقع أن كلمة الإفتتاح للكاتب الكبير أ/محمد حسنين هيكل قد حملت الكثير من معانى "إعادة التفكير العربى فى الديمقراطية ، ليس بمعنى الإنقطاع عن الأدبيات السياسية العربية الغزيرة فى هذا الموضوع،لكن بمعنى التقييم النقدى لمجمل الفكر العربى حيال هذه القضية.

الوعد الديمقراطى

فقد أوضح أ/ محمد حسنين هيكل أن الديمقراطية تعتبر نتيجة مراحل معنية من التطور الإقتصادى والإجتماعى،وليست مقدمه لهذه المراحل،ولهذا فالفكر السياسى يجدر أن يتجه لدراسة التطور الإقتصادى والإجتماعى ويعطيهما قدراً أكبر من الإهتمام، وميز أ/ هيكل فى كلمته بين الديمقراطية وبين ما أسماه بالهامش الديمقراطى الذى يتصل بالسماح أو التسامح أكثر مما يتصل بالحقوق والحدود غير القابلة للتجاوز وغير المعروضة للإسترداد ،الذى توجد فيه درجات من الضغط غير المنظم تحتمل الإستجابة والعفو وتحتمل العقاب .

كما أوضح أ/ هيكل فى كلمته أنه ليست هناك إمكانية لتحقق الوعد الديمقراطى فى هذه اللحظة التاريخية فى العالم العربى ،وذلك لعدة أسباب منها أن الوعد الديمقراطى يواجه مصاعب ومخاطر أوضاع عالمية لم تتكامل قوانين حركتها حتى الأن،ويواجه أيضاً نظماً حاكمة تعرضت شرعية معظمها للتآكل ولا تعرف فكرة المؤسسة الباقية القادرة على الإستمرار والتجديد، كما يواجه معضلة سلام جاء فجأة،وأتى بمشاكل أكثر مما أتى بحلول .

معنى المجتمع المدنى

والواقع أن الأوراق المقدمة من عدد من الباحثين والمفكرين العرب المشاركين فى المؤتمر قد أحتوت على الكثير من الأفكار التى تراجع على نحو نقدى المفاهيم المتعلقة بالتحول الديمقراطى فى العالم العربى .

فورقة د/عزمى بشارة من فلسطين والمعنونة "واقع وفكر المجتمع المدنى :قراءة شرق أوسطية " عالجت على نحو نقدى مقولة "أن المجتمع المدنى هو شرط وجود الديمقراطية "،لأن المجتمع المدنى بمفهوم أخر تماماً قاد إلى الديمقراطية فى الغرب،فالمجتمع المدنى كان يعنى فى مرحلة معينة الحقوق المدنية،وفى مرحلة أخرى إعتبر المجتمع المدنى قائما على تعاقد،وفى مرحلة ثالثة كان يعنى الانتخابات البرلمانية وتوسيعها وشموليتها ، وفى مرحلة رابعة،حقوق الموطن.

ولذلك فإن عملية إستيراد مفهوم المجتمع المدنى المعاصر الجاهز إلى العالم العربى، قد يفرغ الصراع من أجله من أى محتوى .ونأخذ مثالاً على ذلك النقاشات الدائرة حالياً فى الغرب حول دور الأحزاب فى المجتمع المدنى، وهل هى جزء من المجتمع المدنى أم لا ؟. فهناك فى الغرب من يقترح أن الأحزاب لم تعد تنتمى إلى الحيز الذى يشغله مجال المجتمع المدنى، لكن ماذا يعنى إخراج الأحزاب السياسية من المجتمع المدنى فى دول غير ديمقراطية مثل دول الوطن العربى ؟ إنه يعنى إذا استوردنا هذه الفكرة التقليل من دور الأحزاب على أقل تقدير،لتكون البدائل إما المنظمات الأهلية،أو البنى التقليدية للمجتمع،أو مختلف الحركات الإسلامية المترفعة عن الحزبية،والعمل الحزبى هى البديل السياسى /الإجتماعى .

كذلك أشار د/عزمى إلى أن مؤسسات المجتمع المدنى التى يجرى الحديث عنها،غالباً ما يتم تمويلها بأموال المساعدات الغربية . والعون المالى بحد ذاته ليس مدعاة للشجب ولا للإستنكار .ولكنه يوضح حدود الظاهرة،فظاهرة المؤسسات المدنية الهامة غير قادرة على إعادة إنتاج نفسها مادياً،أى أنها لا ترتكز إلى قدرة المجتمع على تنظيم ذاته مقابل الدولة،وإن لم يكن بمساهمات أعضاء هذا المجتمع المدنى،فبدعم البرجوازية المحلية ذاتها على الأقل .إن عدم قدرة هذه الظاهرة على إنتاج نفسها مادياً ولو بشكل جزئى لا يقلل من أهميتها،ولكنه يوضح مدى هشاشة التصورات السائدة حول مفهوم المجتمع المدنى فى المرحلة الراهنة فى بلادنا.

ومن المقولات والأفكار الأخرى التى نظر إليها د/ عزمى بشكل نقدى مقوله أن المجتمع المدنى يتطور كتعويض عن ضعف الدولة . ففى الغرب نجد أن المجتمع القوى والدولة القوية حصيلة نفس التطور المتوازى .ولم تكن اللامركزية وتشتت الدولة شروطاً تاريخية لتطور المجتمع المدنى،وأنه لخطأ قاتل الإعتقاد أن نمو المجتمع المدنى يعنى تقلص الدولة. فإنحطاط الدولة الإسلامية ثم إنحلالها لم يؤد إلى نشوء مجتمع مدنى.

تحول ليبرالى

أما ورقة د/محمد السيد سعيد والمعنونة "إشكاليات تعثر التحول الديمقراطى فى العالم العربى" فقد أشارت إلى أن ما حدث فى العالم العربى ما هو إلا إنفتاح ليبرالى بدون ديمقراطية،وإن جميع التجارب التى شهدها العالم العربى بإستثناء التجربة السودانية، كانت تجارب فوقية تمت من أعلى،وأديرت بصورة فوقية طوال الوقت،وأنتهت أيضاً بإرادة فوقية .وميز د/محمد السيد سعيد بين نوعين من الإصلاحات الليبرالية،الأول الإصلاحات المبكرة، وتميزت بالتدرج وبدرجة أكبر من السيطرة الفوقية،مع نطاق أضيق للحريات السياسية،ومثالها الإصلاحات التى عرفتها مصر فى عهد السادات،النوع الثانى هو الإصلاحات المتأخرة نسبياً، وهذه اتسمت عموماً بالعصبية والعنف،لكنها كانت أكثر جذرية وأوسع نطاقاً مثلما حدث فى الجزائر .

وأشار د/ محمد السيد سعيد إلى أن الصراع الدائر حالياً بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية يمكن أن يؤدى إلى خلق نوع من أنواع الديمقراطية والتعددية القائمة على التراضى نتيجة للتوزان النسبى فى القوى .

المؤسسة القبلية

أما د/محمد عبد الملك المتوكل،فقد أشار فى ورقته عن (التجربة الديمقراطية فى اليمن) إلى أن المؤسسة العسكرية فى اليمن تمارس تسلطاً عنيفاً على المجتمع،وأنه لا يمكن الحديث فى هذه الحالة عن القبلية فى اليمن بالسلبية المعتادة،لأن مؤسسة القبيلة هى التى تمنع عنف المؤسسة العسكرية، والأجدر فى هذه الحالة الحديث عن الإستفادة من مؤسسة القبيلة فى التحول الديمقراطى بدلاً من الحديث عن التخلص من مؤسسة القبيلة وتقاليدها بدون أن نضمن بدائل تحل محلها وتقوم بأدوارها على نحو قانونى وحديث .

منعاً لجرائم بلا عقاب :

محكمة جنائية دولية دائمة *

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ مخلفة وراءها أهوالاً وفظائع إنسانية غير محتملة ، تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة لكى تقف كهيئة دولية شرعية تعمل على الحل السلمى للنزاعات الدولية والإقليمية .

إلا أن هيئة الأمم المتحدة إفتقدت آلية هامة وهى محكمة جنائية دولية دائمة . وقد أثبتت الوقائع أن غياب هذه الآلية يساهم فى فرار الكثير من مجرمى الحرب ومن مرتكبى الجرائم الجماعية من العدالة . ففى الفلبين وروندا وبورندى والصومال وهايتى وشمال العراق والأرجنتين والبوسنة والشيشان والسودان وتركيا وليبريا سقط ملايين الضحايا نتيجة القتل الجماعى والتعذيب الوحشى والمحاكمة غير العادلة والسجن غير القانونى ولم يحاسب أحد حتى الآن .

أليس هذا إذا هو موعد إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة؟!.

أصوات منظمات حقوق الإنسان والناشطين فى حركة حقوق الإنسان تؤكد أن الوقت حان بالفعل لإنشاء هذه المحكمة .

فعلى سبيل المثال أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان "سعياً وراء العدالة .. ألم يحن الوقت لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة" . موضحة أنه إذا كانت المحاولات السابقة لإنشاء هذه المحكمة قد فشلت ، فإن وحشية الحروب والصراعات الدائرة فى العالم حالياً والتى راح ويروح ضحيتها ملايين المواطنين تحث العالم كله على تنفيذ هذه الخطوة . وتؤكد منظمة العفو فى تقريرها أن هناك علاقة واضحة بين إستمرار إنتهاكات حقوق الإنسان وإفلات مرتكبيها من المساءلة والعقاب.

ولاية قضائية عالمية

ويوضح تقرير منظمة العفو أن القانون الدولى لا يولى أى أهمية لطول المدة التى انقضت على إرتكاب أى جريمة من الجرائم التى ينص عليها ، ولا البلد الذى أرتُكب فيه ، ولا البلد الذى فر إليه الجانى ، فالدول التى تعثر فى أراضيها على المشتبه فى إرتكابهم هذه الجرائم بمقدورها ووفقاً لمبدأ "الولاية القضائية العالمية" أن تقدمهم للمحاكمة أو تحيلهم إلى بلد آخر يتولى محاكمتهم . ويشير التقرير إلى أنه إذا أنشئت محكمة جنائية دولية دائمة فسوف يكون بوسعها أن تتدخل حينما تعجز الدول أو تمتنع عن ملاحقة من ينتهكون حقوق الإنسان ، إذا يمكن لهذه المحكمة مساءلة الأفراد شخصياً إن قاموا بتدبير جرائم معينة ينص عليها القانون الدولى ، أو أمروا بها ، أو أرتكبوها هم أنفسهم ، وسوف يتسنى للمحكمة مقاضاتهم سواء أكانت الجرائم المنسوبة إليهم قد أرتكبت فى زمن السلم أو الحرب ، وسواء أكانوا رؤساء أم مرؤوسين .

ونظراً لأن المحكمة الجنائية الدولية الدائمة سوف تظل قائمة جيلا بعد جيل ، فإنها ينبغى أن تتمتع بصلاحيات قوية ، ويجب أن يتسنى للمحققين الإنتقال إلى أى مكان فى العالم لمقابلة الضحايا والشهود ، وأن ينالوا العون من الحكومات والهيئات الدولية والوطنية ، وينبغى أن يكون لبعضهم خبرة فى معالجة قضايا العنف ضد النساء والأطفال . كذلك لابد أن تتمتع المحكمة أيضاً بصلاحيات واسعة لحماية الضحايا والأقارب والشهود من الإنتقام ، ويجب أن تحمى المحكمة جميع المتهمين والمشتبه فيهم بأن تكفل لهم أعلى الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة التى أقر بها المجتمع الدولى على مدى الخمسين سنة الماضية .

ملاحظات على مشروع النظام الأساسى

وقد أشار تقرير منظمة العفو أن مشروع النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية والذى أعده الخبراء القانونيون فى لجنة القانون الدولى ويناقش حالياً فى إحدى لجان الأمم المتحدة بحاجة إلى إجتهادات وآراء الناشطين فى مجال حقوق الإنسان سواء أفراداً أو منظمات ، ومنظمة العفو الدولية ذاتها تقدمت بمذكرة إلى الأمم المتحدة حول مشروع النظام الأساسى تضمنت الملاحظات التالية :

(١) ينص مشروع النظام الأساسى على أن المدعى العام لن يكون بمقدوره إقامة الدعوى على شخص ما إلا إذا تقدمت إحدى الدول بشكوى إلى المحكمة ، أو إذا قام مجلس الأمن بإحالة حالات معينة إلى المحكمة ، ومن شأن هذا أن يقيد عمل المحكمة تقييداً مفرطاً ، ويضفى عليه صبغة سياسية .

(٢) وفقاً للنظام الأساسى الإستثناء جريمة إبادة الجنس ، سوف يكون بوسع الدول المصدقة على المعاهدة إختيار الجرائم التى يجوز للمحكمة النظر فيها ومحاكمة مرتكبيها ، وهذا قد يؤدى إلى أن يظل الكثير من الجناة مطلقى السراح ، ومن ثم ينبغى أن تتمكن المحكمة تلقائياً من النظر فى مجموعة أوسع من الجرائم .

وأخيراً ، فمما لا شك فيه أن إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة خطوة شديدة الأهمية لمعاقبة مجرمى الحروب ومرتكبى المذابح الجماعية إلا أن هذه الخطوة لن يكتب لها الإكتمال والتحقق بدون إسهامات نشطاء الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، فبدون هذه الإسهامات يمكن للفكرة أن تموت ، أو تتحول فى الواقع العملى إلى مجرد إطار شكلى لا يسهم فى تخفيف آلام ومعاناة ملايين البشر .

* منظمة العفو الدولية ، تحت الأضواء . سبتمبر ١٩٩٥ .

أصوات المسلمين فى الجدل الدائر حول حقوق الإنسان *

يستعرض هذا المقال توجهات عديدة للفكر الإسلامى بشأن قضية حقوق الإنسان، بداية يعرف الكاتب حقوق الإنسان كمفهوم يخضع لمعايير سياسية وقانونية ، تمارسه هيئات متدرجة المستويات، من المستوى الوطنى إلى الإقليمى إلى الدولى .ويرى أن لا وجه للمقارنة بين هذا الفكر الحقوقى الدنيوى وبين الفكر الدينى الشامل الذى لا يقتصر على المفهوم السياسى للعدالة والحريات ، فتلك هى مجالات حقوق الإنسان، أما الدين فيتجاوز ذلك إلى معانٍ روحية .

يرى الكاتب أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ذو طابع قابل للتطوير،ويزداد فهمنا لطابعه إذا عرفنا أنه قد نشأ من إدراك العالم لضرورة وضع معايير دولية تحدد حقوق الإنسان وتحميها من الإنتهاك بعد معاناته من ويلات النازية .

ويوضح الكاتب أن الحرية الدينية تعد من منظور حقوق الإنسان حرية جماعية،إذ يستحيل صيانتها إلا لو ضمنت الجماعة للإنسان حق إعتناق ما يؤمن به من عقائد والتعبير عنها بحرية وحق تنظيم الجماعات الدينية دون تدخل حكومى .

المبادئ والتشريعات

وفى إطار معالجته للصراع الدائر بين الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان يشيد الكاتب بالتسامح الدينى فى الإسلام ، لكنه يذكر أن الشريعة قد تشكلت فى القرنين الثانى والثالث الهجريين فى ظروف تختلف عن ظروف الواقع المعاصر ورغم أن الدين يقر أن الناس كافة سواسية أمام الله إلا أنه يلاحظ أن الشريعة لا تساوى المسلم بغير المسلم،فرجال الدين الإسلامى لا يساوون بين أصحاب جميع العقائد،ويضرب مثلا لذلك بتحريم اعتناق المسلم لعقيدة أخرى،وعدم السماح للمسلمة بالزواج من غير المسلم،والمناداة بفرض الجزية على غير المسلمين من مواطنى البلدان الإسلامية، ناهيك عن حد الردة الذى يجرى التلويح به فى وجه المفكرين مثل نصر حامد أبو زيد .كمايرى أن الشريعة لا تساوى النساء بالرجال فأحوال المسلمات تتفاوت من دولة إلى أخرى لكنهن جميعا يعانين من درجة أو أخرى من التمييز فى مجالات مثل الأحوال الشخصية والميراث . ويذكر الكاتب أيضاً أن المواثيق الدولية تندد بالعقوبات البدنية التى تطبقها بعض البلدان تحت إسم الحدود الشرعية مثل قطع يد السارق،لكنه ينوه بأن معظم البلدان الإسلامية لا تطبقها .

ويناقش الكاتب موقف المسلمين من حقوق الإنسان ويرى أن هناك إتجاهين قد يؤثران بالسلب على ذلك الموقف، فهناك من يرفضون الأمر برمته بحجة أن حقوق الإنسان مفهوم غربى، ومنهم من يعتبرها إنجازا إسلاميا صرفا على ألا تتجاوز فهمه الخاص للإسلام . من ممثلى الموقف الأول السعودية، التى رفضت التوقيع على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان،ومن ممثلى الموقف الثانى أبو الأعلى المودودى الذى يدعى أن حقوق الإنسان إسلامية،لكنه لا يعترف بحقوق النساء ولا حرية العقيدة إلا وفق فهمه الخاص.

أسلمة حقوق الإنسان

وينقد الكاتب البيانات الإسلامية الصادرة بشأن حقوق الإنسان،مثل إعلان القاهرة لحقوق الإنسان فى الإسلام ، مشيراً إلى أنه ينكر بعض حقوق الإنسان الأساسية،لا سيما حق السلامة البدنية وحرية العقيدة وحقوق المرأة، فهو يسعى بذلك إلى " أسلمة" حقوق الإنسان على حساب تفريغها من محتواها التحررى والعالمى .

ويدلل الكاتب على صحة رؤيته بذكر آراء المفكرين الليبراليين المسلمين، مثل عبد الله النعيم ومحمد سعيد العشماوى،وصبحى محمصانى،ورفعت حسن،ومحمد طالبى الذين يشاركونه الرأى فى وجود بعض إنتهاكات لحقوق الإنسان فى الفكر التقليدى للشريعة نتجت عن الخلط بين الدين وبين أخلاقيات العصور الوسطى،ورفع ممارسات تلك العصور إلى مرتبة القداسة .

ويشير الكاتب للجدل الدائر بين التيارين الفكريين : الإسلامى المتشدد والليبرالى بغية الوصول إلى حل وسط،ويرى أن فتاوى الشيخ محمد عبده مثال ناجح لما قد ينتج عن هذا الجدل فى بعض المجالات، وأنه لا يستحيل التوصل إلى حلول فى مجالات أخرى ببعض المرونة،لا سيما أن الحدود الشرعية كثيرا ما عطلت فى تاريخ الدول الإسلامية، كما أن الإسلام يدعو لدرء الحدود بالشبهات .

ويخلص الكاتب إلى أن الحوار الدائر على الساحة الإسلامية سيسفر عن مكسب عملى هو إنهاء التناقض بين العالمية والخصوصية، ويدعو المفكرين غير المسلمين إلى الإسهام فى ذلك بممارسة النقد الذاتى والإعتراف بأثر الثقافات الأخرى فى صياغة المعايير العالمية لحقوق الإنسان كما يدعو إلى عدم الخلط بين مراقبة حقوق الإنسان وبين فرض اقتصاد السوق الغربى على جميع البلدان،ويؤكد أنه لا خوف من أن تحل حقوق الإنسان محل الدين، فالدين يعنى بالمطلق،بينما تعنى حقوق الإنسان الإطار القانونى لضمان الحريات .

ويقترح الكاتب فى نهاية مقاله أن يسير تطبيق المعايير الدولية يدا بيد مع النقاش حول خصوصية الثقافات، فذلك أحرى أن يضمن حقوق الصامتين قهرا، مع تمهيد السبيل لهم لينطقوا بالأصالة عن أنفسهم يوما ما .

إعداد د . سهام عبد السلام

* نشر هذا المقال Heiner Bullifeat فى دورية Human Rights Quartarly ، المجلد ١٧ عدد ٤ - ١٩٩٥ ، ص ٥٨٧ - ٦٩٧ .

إستراتيجيات إدماج الحركات الإسلامية

(١) المعضلات الثقافية

- **فـــؤاد زكـــريا ... الإسلاميـــون ..**
- **رفيـــق حبيـــب ... إتهامـــات مـــن**
- **ضيـــاء رشـــوان ... ليست دعـــوة**
- **محمد رضا محرم ... شـهـــــادة**

خلال السنوات الأخيرة جرت محاولات عديدة فى أكثر من بلد عربى للحوار بين " المعتدلين" فى صفوف الحركة الإسلامية وباقى التيارات والقوى السياسية بما فى ذلك تلك المهيمنة على السلطة فى بعض البلدان. غير أن هذه المحاولات اصطدمت بالعديد من المعوقات التى تهدد مسارها ، لأن اخفاق هذا الحوار من شأنه أن يعطل إمكانات التحول الديمقراطى السلمى فى العالم العربى ، وقام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتخصيص جانبا من أمسياته الثقافية - فى إطار صالون ابن رشد - لمناقشة المشكلات الثقافية والسياسية التى تعوق ادماج الحركات الإسلامية المعتدلة فى الحياة السياسية العربية وتفرد سواسية هذه الصفحات لعرض وجهات النظر المختلفة حول هذه القضية خلال مداولات الصالونين اللذين عقدا فى ٢٢ مايو ، ٢٩ يونيو ١٩٩٦.

وفى إطار مناقشة الإشكاليات الثقافية التى تعوق إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة فى الحركة السياسية العربية، إستضاف المركز كلا من د./فؤاد زكريا المفكر المصرى المعروف، د/ رفيق حبيب المتحدث الرسمى لحزب الوسط وأحد مؤسسى حزب الوسط ، أ. ضياء رشوان الباحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، د./ محمد رضا محرم الكاتب والأستاذ بجامعه الأزهر ، وقد أدار المناقشة د . محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة .

الحوار العقلانى

وقد بدأ د/ فؤاد زكريا مداخلته بالإشارة إلى أنه من واقع دراسته للحركات الإسلامية يمكنه القول أن هذه الحركات ضد الحوار العقلانى من حيث المبدأ ، فخطاب هذه الجماعات يقوم على مسلمة أنهم يملكون الحقيقة المطلقة ومن هنا نجد فى خطابهم توصيف مثل الفرقة الناجية . ومنوهاً بأن إعتقادهم بأنهم يملكون الحقيقة المطلقة يقف حائلا دون حوار حقيقى . ذلك أن الحوار عملية عقلية وليس إعتماداً مطلقاً على صدقية نصوص مقدسة.

وأشار د/ فؤاد زكريا إلى أن كل تجارب الحوار السابقة مع الجماعات الإسلامية قد آلت إلى الفشل لسبب أساسى وهو أنهم يرفضون الحوار العقلانى ، فعندما دخل فرج فودة فى حوار مفتوح معهم تم قتله لأنهم لم يصمدوا أمام العقلانية فى التفكير ولم تستهجن الكثير من المجلات والجرائد والمنابر الإسلامية هذا الإغتيال بل بررت له.

وأوضح د/ زكريا أن هذا التفكير والسلوك يأتى مخالفاً للتفكير والسلوك العلمانى . فالعلمانيون كانوا دائما مع مبدأ الحوار مشيراً إلى أنه إذا كانت الجماعات الإسلامية تريد أن تخلص لمبدأ الحوار فيجب أن تنظر بعينى الإعتبار لعدد من الشروط . أولها تجريم العنف والإرهاب. فهذا العنف هو الذى يؤدى إلى تشويه الإسلام على مستوى العالم ، وليست أفكار د/نصر حامد أبو زيد الذى تم تفريقه عن زوجته بتهمه تحريف الإسلام والخروج عليه . وثانيها ، إحترام الحوار العقلانى، وثالثها، إحترام أفكار ومعتقدات الأخرين المختلفين معهم .

مرحلة مشوشة وملتبسة

وأوضح د/رفيق حبيب فى مداخلته أن القضية الأساسية فى هذه الأمسية هى قدرة المجتمع على التعامل السلمى مع كل التيارات الفكرية والسياسية بمايساعد على دفع المجتمع إلى الأمام . والمقصود هنا هو دفع القوى السياسية للحوار الفعال فيما بينهما وإندماجها قانونيا فى الحياة السياسية .

وأشار د/ رفيق حبيب إلى أننا يجب أن نتفق على أمرين :

الأول : مرجعية الأمة ، فالتيارات الفكرية والسياسية المصرية لديها مرجعياتها المختلفة ، وهذا شئ طبيعى ومرجعية الأمة لا تعنى فكراً أحادياً ، لكنها تعنى مبادىء عامة حاكمة تتفق حولها كل التيارات السياسية والفكرية .

الثانى: ويتعلق بشروط الحد الأدنى للعمل السياسى والفكرى ويمكن أن تكون حريه التفكير والإعتقاد ، حرية التعبير ، وحق التنظيم....الخ.

فمن الواضح أن وضع شروط لحد أدنى مقبول من الفكر والممارسة السياسية تعطى مصداقيه وإعتباراً أكبر للإجتهاد البشرى حول القضايا المختلفة حتى لو إختلفنا مع هذا الإجتهاد .

وأشار د/ حبيب إلى أن فكرة حزب الوسط انبثقت من الواقع. وأضاف بأن فكرة حزب الوسط كما يبدو من أسمه هى الوسطية أو المرجعية التوفيقية ولهذا وجدنا بين مؤسسيه إسلاميين معتدلين وأقباطاً معتدلين ومفكرين وطنيين . وإستطعنا أن نتحاور مع الوسطيين فى كل التيارات السياسية المصرية ، وإضاف إن هذا الحوار وإن كان يشكل الحد الأدنى إلا أنه حوار أساسى وقابل للتطور مستقبلاً.

وأوضح د/ حبيب أن العقبة الأساسية التى واجهت حزب الوسط هى التشكيك فى خطاب وأهداف ونوايا الحزب سواء من قبل بعض العلمانيين أو الإسلاميين .

تطوير الحوار

أما أ/ ضياء رشوان فقد أوضح فى بداية مداخلته أن الحركات الإسلامية ليست كياناً واحداً ، وهناك على الأقل قسمان كبيران تندرج تحتهما الحركات الإسلامية ، القسم الأول هو الحركات الدينية الإسلامية الصرفة ، أما القسم الثانى فهو الحركات الإسلامية السياسية ذات المرجعية الدينية . وإكد على ضرورة التمييز بينهما ، فالقسم الأول يعبر عن جماعات نصبه تتوقف عند لحظة معينة من التاريخ كى تحاول إستعادتها وهى لا تنظر فى التشريعى بل فى الفقهى وتقيس عليه وهى فى تقديره غير معنية بالتطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تلف المجتمع وكانت دوماً تمثل القوة المحدودة الأثر فى التاريخ الإسلامى .

أما القسم الثانى الذى تمثله الجماعات السياسية الإسلامية فهى جماعات تتعامل مع الواقع ولا تركن إلى النصوص وتنخرط فى الممارسة السياسية بالمعنى الحركى التنظيمى والمعنى الفكرى .

وأوضح أ/ رشوان أن هذا القسم هو الذى تُعنى به الحركة السياسية. وأكد أن الدعوة فى هذه الأمسية ينبغى أن تركز على إعادة ترتيب أوراق الحوار فالمعضلة الجوهرية فى عملية الحوار فى تقديره هى تطوير هذا الحوار ذاته وتغيير بعض المفاهيم المرتبطة به ، وذلك ليصل إلى مرحلة أكثر عمقا.

الحوار على أرض السياسة

أما د/ محمد رضا محرم فقد أوضح فى مداخلته أن المشكلات الثقافية التى تعوق الحوار مع الإسلاميين ينبغى أن تحل بالحوار ، على أن يتم هذا الحوار على أرضية سياسية وليس على أرضية دينية .فعلى الأرضية السياسية لن يعتبر الإختلاف كفراً ، ولكن على أرضية الدين يمكن أن يعتبر الإختلاف كفراً وأوضح فى هذا الصدد أن شهادة الإمام الغزالى فى شأن فرج فودة ليست فقهاً بل إيديولوجيا دينية تدعى إمتلاك الحقيقة.

وأشار د/محرم إلى أن التمسك الحرفى بالنصوص يعنى أننا لا نعرف ماذا تعنى الجغرافيا، وماذا يعنى التاريخ، فتغير المكان والزمان يعنى بالتأكيد معالجة مختلفة للقضايا والإشكاليات.

ويقود ذلك إلى القول بأن السلطان المطلق للدين يتحول ويختلف لعدة أسباب منها المعلوماتية ، الكوكبية ، العقلانية، العلم ... الخ.

وفى معرض تعليقه على أن مقتضيات الحوار تقتضى من أطرافها الدخول فى مساومة تاريخية ، أكد د. محرم أنه لا بد من تحقق أمرين أولهما عملية هدم وثانيهما عمليه بناء .

وتشمل الأولى هدم فكرة المرجعية الواحدة بإعتبارها فكرة شمولية تصادر التعددية، وهدم فكرة حزب الله وحزب الشيطان،هدم فكرة إستحالة الحوار والإندماج مع باقى التنظيمات السياسية المعارضة،كذلك هدم فكرة "خداع الديمقراطية" فالديمقراطية ليست أداة للوصول للسلطة يمكن الإنقلاب عليها وإحلال أليات إستبدادية محلها.

أما عملية البناء فتشمل القبول بالأخر ، ويعنى هذا التسليم بحقه فى حرية الرأى والإعتقاد ، والتسليم بالتعددية الفكرية والسياسية،والإعتراف بإستحالة وجود مرجعية واحدة لمجتمع متعدد ، والتسليم بأن تداول السلطة أقدس من الوصول اليها ،والإحتكام إلى السياسى وليس إلى المقدس،والإدانه الكاملة لكل صور العنف المادى والمعنوى، وإضاف بأن أخر مراحل البناء تشمل تحديد برنامج سياسى عملى متكامل يوضح رؤية التيار السياسى أو الحزب ومنطلقاته .

التيار الإسلامى ليس معطى جامداً

أكد د/محمد السيد سعيد فى مداخلته عقب المتحدثين أن التيارات السياسية الموجودة على الساحة هى جزء من الحياة التى نعيشها ، وبالتالى فهى تتطور وتنمو وتضمحل وتموت كأى كائن حى ،فهى ليست معطى جامداً ، وبهذا المعنى فهناك إمكانيات لا شك فى جدارتها للتطور والنمو والتحول الديمقراطى لكل التيارات والأحزاب السياسية بما فى ذلك جماعة الأخوان المسلمين.وأضاف أن المراقب لبرامج الأخوان المسلمين السياسية والفكرية يلاحظ أنهم بالفعل طوروا مقولاتهم حول الديمقراطية وحقوق المرأة وحقوق الأقليات،وأن هذا التطوير ذاته قابل للنمو والإستمرار طالما أن الواقع السياسى والإجتماعى والثقافى يدفعهم فى هذا الإتجاه .

وقد دارت مداخلات الحضور حول عدد من الأفكار ، منها أن حل أزمة التحول الديمقراطى السلمى فى مصر لن يتم فقط بحوار بناء مع الإسلاميين فالواقع أن كل التيارات السياسية الموجودة فى ساحة العمل السياسى تحتاج إلى مقرطة داخلية .

وأشارت أراء أخرى إلى أن هناك تصوراً مغلوطاً حول التيارات الإسلامية،فالأدبيات الأساسية للتيار الإسلامى توضح إلى أى مدى يحرص التيار الإسلامى على التعددية وعلى إحترام الحقوق الأساسية للإنسان وأنه من غير المنصف إسقاط تجارب الإسلام السياسى فى السودان وإيران على حالة مصر .

واعترضت أراء أخرى على جوهر الأمسية من منطلق أنه يدور حول السماح للجماعات الإسلامية أو عدم السماح لها بالإنخراط القانونى فى الحياة السياسية، مؤكدة أن هذا ليس قرار الأحزاب السياسية الأخرى الموجودة فى الساحة ، بل قرار الجماهير،والجماهير بالفعل تؤيد التيار الإسلامى وتعطيه مشروعية تتعدى مجرد المشروعية الشكلية .

المعتدلة فى الحياة السياسية العربية

غير قادرين على إقامة حوار حقيقى .
العلمانيين والإسلاميين لحزب الوسط .
للحوار .. بل لإعادة ترتيب أوراق الحوار .
الغزالى حول فرج فودة ليست فقهاً بل ايديولوجيا .

إستراتيجيات إدماج الحركات الإسلامية

(٢) المشكلات السياسية

- **سيف الإسلام حسن البنا** .. حركة الإخوان
- **يحيى الجمل** .. من حق التيار الإسلامى أن
- **عبد الغفار شكر** .... الإخوان المسلمون لهم
- **سعد فخرى عبد النور** .... اللجوء للعنف
- **محمد سيد أحمد** .... نحن أمام ديمقراطية

وفى إطار مناقشة المشكلات السياسية لإدماج الحركات الإسلامية المعتدلة فى الحياة السياسية العربية ، عقد مركز القاهرة الجزء الثانى من أمسيته الفكرية فى إطار صالون ابن رشد فى ٢٩ يونيو ١٩٩٦ وتحدث فيها أ / سعد فخرى عبد النور سكرتير عام حزب الوفد ، أ / سيف الإسلام حسن البنا عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين ، أ / عبد الغفار شكر أمين التثقيف المركزى بحزب التجمع الوطنى التقدمى ، أ / محمد سيد أحمد المفكر المصرى البارز والكاتب بالأهرام ، د/يحيى الجمل أستاذ القانون الدستورى . وأدارها د/ محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

دعوة مجددة وغير جامدة

وقد بدأ أ/ سيف الإسلام حسن البنا مداخلته بتوضيح نقطة أولية وهى أنه لا يجوز إسناد فكر أو رأى ما لجماعة الإخوان المسلمين بغير وجود هذا الفكر أو الرأى فى الكتابات الأساسية للجماعة .

كما أوضح أن دعوة الإخوان هى بالأساس دعوة مجددة غير جامدة ، وأن لحسن البنا إجتهادات فقهية عديدة ، الأساس فيها هو ملاءمة العصر ، ولهذا فالنشيطون فى حركة الإخوان المسلمين لم يكونوا قط من الدينيين فقط ، بل كانوا كذلك من أساتذة الجامعات والمهنيين والطلبة ، موضحاً أن أعمق ما فى حركة الإخوان أنها راهنت على نظام حضارى شامل ولم تراهن فقط على قضية إجتماعية أو وطنية أو إقتصادية واحدة .

كما أكد أن فكر الإخوان كان دوماً مع نظام حكم ديمقراطى ، مشيراً إلى قبول الشيخ حسن البنا للدستور والنظام النيابى والإحتكام إلى إرادة الأمة . وأضاف أن مبادئ الإسلام ومبادئ الإخوان تحترم حريات الرأى والتعبير والضمير ولا تنتقص منها .

منوهاً إلى أن حقوق الأقليات مرعية ومحترمة لأن روح الديانات السماوية واحدة ، مشيراً إلى أن الشيخ حسن البنا أسقط الجزية عن الأقباط المشاركين فى الجيش الوطنى .

لا توجد أقلية فى الحقوق السياسية

أما د / يحيى الجمل فقد أكد فى مداخلته على أن الأساس فى الدولة المعاصرة هو حق المواطنة، فاكتساب جنسية دولة ما يعنى التمتع بحقوق المواطنة فيها ، ولهذا فإن الحقوق السياسية لا تستبعد الأقلية ، وأنه إذا كانت الأغلبية المسلمة فى بلد ما لا تدعم أن يصل مسيحى إلى سدة الحكم إلا أن ذلك لا يمنع من القول بحقه فى الوصول .

وأشار د / يحيى الجمل إلى أن اندماج الإخوان المسلمين فى الحياة السياسية العربية يستلزم ألا يكون منطلقهم أنهم يملكون الحقيقة المطلقة ، منوهاً بأنه ليس لأى من الأطراف فى حالة الوصول للحكم بما فيهم الإخوان أن يغيروا الأسس التى توافق عليها المجتمع ، ففى بريطانيا يستطيع البرلمان إلغاء الملكية وإقرار الجمهورية ، لكنه لا يستطيع إلغاء التعددية السياسية أو الحزبية ، لأن هذا يغير أسس النظام السياسى والاجتماعى الذى توافق الجميع عليه ، لكن تغيير شكل النظام السياسى من ملكى إلى جمهورى لن يغير المبادئ التى إستقر المجتمع عليها ، وهذه ضمانة هامة .

كما أعرب عن إعتقاده بأن التيار الإسلامى من حقه أن يطرح نفسه كتيار فكرى ولكنه ليس له أن يطرح نفسه كحزب سياسى ، بإعتبار أن الحزب السياسى يجب أن يقوم على أساس المواطنة الحديثة وليس على أساس دينى وأبدى دهشته لرفض الدولة الترخيص لحزب الوسط رغم أنه لم يطرح نفسه كحزب إسلامى ، بل ضم إسلاميين ومسيحيين ووطنيين معتدلين وكان مخرجاً للتمثيل السياسى لكل هؤلاء .

القمع يؤدى إلى إضعاف الديمقراطية

أما أ / عبد الغفار شكر فقد أوضح أن هناك إتجاهين أساسيين حول إندماج الحركات الإسلامية فى الحياة السياسية العربية ، الإتجاه الأول يرفض دمجها الرسمى والشرعى على أساس أن وجودها ضار بالتحول الديمقراطى ، أما الاتجاه الثانى فيرى دمجها لأنه من حقها التمثيل القانونى فى الساحة السياسية ، وأوضح أ/شكر أنه ينحاز للإتجاه الثانى وذلك لثلاثة أسباب أساسية :

الأول : أن تاريخ مصر المعاصر هو عبارة عن صراع بين أربعة تيارات هم الإسلامى والليبرالى والقومى واليسارى .

الثانى: أن قمع أى من هذه التيارات لم يؤد إلى زوالها ، بل أدى إلى إضعافها وبالتالى إضعاف التطور الديمقراطى فى مصر.

الثالث : أن كل التيارات الفكرية الحية تأثرت بالسياق الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وطورت مقولاتها كى تتلاءم معه ، ويسرى ذلك على الحركة الإسلامية التى طورت مقولاتها الخاصة بالمرأة والديمقراطية والمواطنة .... الخ .

موضحاً أن ذلك لا يمنع من القول بأن مشروع الإخوان المسلمين لم يكتمل فهم للآن لم يطوروا مشروعهم الديمقراطى كله ، وأكد على الحاجة إلى ضرورة مراجعة آدائهم السياسى وبخاصة فى النقابات المهنية ، مشيراً إلى أن المطلوب منهم فى اللحظة الراهنة إذا أرادوا التحول لحزب سياسى أن يحددوا موقفاً فكرياً واضحاً من قضية الديمقراطية ، كذلك ينبغى عليهم بناء حزب سياسى شفاف ومحدد المعالم ومعروف التيارات والتوجهات والحجم ، والعمل بشكل علنى .

أية علاقة بين الإسلام فى السعودية وتركيا ؟!

وفى مداخلته أوضح أ / سعد فخرى عبد النور أن موضوع الندوة يثير إشكاليات عديدة ، فالحركات الإسلامية ليست واحدة، فمبادئ الإسلام وممارساته تختلف فى تركيا عنها فى إيران أو مصر أو تونس أو السعودية وذلك تبعاً للتطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى. منوهاً إلى أنه من المفترض على الحركة الإسلامية أن لا تنشغل بالقضايا الجزئية مثل الختان بل ينبغى أن تنشغل بالقضايا الجوهرية.

وأكد أن الإخوان المسلمين من حقهم تكوين حزب سياسى إذا ساروا فى الاتجاه المدنى وأوضح أن اللجوء للعنف قد أضر بالحركة الإسلامية وأفقدها الكثير من إمكانياتها .

إدماج الإسلاميين ... قرار سياسى !

أما أ/محمد سيد أحمد فقد أشار فى بداية مداخلته إلى أنه ليس من أنصار الأحزاب الدينية، ومع ذلك فإن القبول بها قد يكون أفضل من استبعاد تيار بأكمله خارج المشروعية مما يشكل تهديداً للنظام الاجتماعى.

المعتدلة فى الحياة السياسية العربية

- تراهن على نظام حضارى شامل .
- يطرح نفسه كتيار فكرى وليس كحزب سياسى .
- الحق فى الوجود القانونى فى الساحة السياسية .
- أضر بالحركة الإسلامية .
- هدنات وليس ديمقراطية أصيلة .

موضحاً أن إدماج الإسلاميين فى الحياة السياسية يتطلب قرار سياسى من الصعب إتخاذه ، فلو أن هناك أحزاباً سياسية أخرى قوية ربما سُمح لهم بالتمثيل السياسى لكن المشكلة أن الأحزاب القائمة بما فيها حزب الدولة ليست قوية .

وأعرب عن اعتقاده أن المعتدل من هذه الجماعات الإسلامية ربما يشكل خطراً أكبر من خطر الجماعات العنيفة، فالجماعات المعتدلة هى التى تستطيع التعامل مع المجتمع ساعة الأزمات. وبالتالى تستطيع ترسيخ وجودها فى الواقع..كذلك أشار أ/محمد سيد أحمد إلى أن النقطة الجديرة بالملاحظة هى أن الديمقراطية التى نتحدث عنها الآن هى ديمقراطية هدنات ، وليس ديمقراطية أصيلة . فنحن نريد ديمقراطية للخروج من الأزمة، لكن لا أحد يريد للتيار الأخر أن يصل للسلطة، وأضاف المتحدث بأن الطريق لخروج مصر من أزمتها هى أن نضع جميعاً قواعد قانونية جديرة بالاحترام تكفل المشاركة السياسية المفتوحة التى ينبغى أن تتسم بالتدرج حتى نضع ضمانات تؤمن ألا ينقلب أحد على الديمقراطية .

هذا وقد دارت أغلب المناقشات حول محورين :

المحور الأول ، يرى أن مؤشرات ديمقراطية الجماعات الإسلامية غير مشجعة على الإطلاق ، فأينما كان يمكن لهم أن يحتكروا السلطة ... إحتكروها ، فى السودان وفى إيران ، وفى النقابات المهنية فى مصر . كما أن وصف تيار ما بالإعتدال يفتقر إلى الدقة ، فما هو معتدل فى نظر البعض ، قد يكون متطرفاً فى نظر البعض الأخر . وبهذا المعنى فإن جماعة الإخوان المسلمين لا تقدم مخرجاً لإندماج الحركات الإسلامية فى الحياة السياسية العربية فهى تتصرف سياسياً على نحو يختلف عن خطابها الفكرى الذى يتميز بدرجة أكبر من المرونة فى القبول بالتعددية واحترام الحريات العامة .

المحور الثانى ، يرى أن المقصود بالجماعات المعتدلة هى التى ترفض إستخدام العنف وبهذا المعنى فجماعة الإخوان المسلمين جماعة معتدلة ، ومن الظلم أن نحاكمها بالتجربة السودانية أو الإيرانية . كما أن تجربة الإخوان المسلمين أكدت أنهم تيار متجدد ، فقد طوروا العديد من أفكارهم ومقولاتهم فضلاً عن أن إنخراطهم الفعلى فى الممارسة السياسية يؤدى وبشكل أعمق إلى تطوير الأفكار والبرامج وهذا يمكن أن نلاحظه من تجربة حزب الرفاه فى تركيا ، وحزب الله فى لبنان .

لمن الوصاية على البحث العلمى ومنظمات حقوق الإنسان ؟!

عقد المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية مؤتمر حول « أخلاقيات البحث العلمى والإجتماعى » وذلك فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر ١٩٩٥ . وقد شارك فى هذا المؤتمر نخبه متميزة من المتخصصين فى العلوم الإجتماعية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وأعضاء هيئات البحوث بمراكز البحوث القومية والخاصة .

وقد أكدت الجلسة الإفتتاحية أن موضوع أخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى يأتى على قائمة أولويات المجتمع البحثى فى مصر .

وقد ناقش المؤتمر العديد من القضايا المرتبطة بأخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى منها قضايا" التمويل الأجنبى لمراكز البحوث المصرية " ، و"ميثاق شرف للباحثين فى مجال البحث العلمى الإجتماعى "، "وأخلاقيات العلم فى الدراسات السياسية "،"وأخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى فى مصر ، إشكاليات الشرعية والتعددية" ، ونظراًللأهمية البالغة التى تكتنف مناقشة كل هذه القضايا، فإننا سوف نعرض لأفكار ثلاثة أوراق بحثية قدمت فى هذا المؤتمر وعالجت قضايا أخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى وقضايا التمويل الأجنبى على نحو متباين يوضح الأراء المتعارضة بشأن هذه القضايا .

خصخصة البحوث والشرعية

أول هذه الأوراق هى ورقة د/ محمد نور فرحات المعنونة "أخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى فى مصر ، وإشكاليات الشرعية والتعددية ".

وقد أوضح د/ نور فرحات أنه سوف يتناول فى ورقته موضوع إشكاليات الشرعية والتعددية فى أخلاقيات البحث العلمى . ومميز بين نوعين من المعايير الحاكمة للسلوك الإجتماعى ، النوع الأول هو المعايير القانونية التى تدخل فيها الدولة بسلطاتها ومحاكمها ، والنوع الثانى المعايير الأخلاقية التى تنمو فى ضمير الجماعة والتى يتمثل جزاؤها فى الإستهجان أو الإستحسان الإجتماعى .

وأشار د/ نور فرحات إلى أن قضية أخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى لم تكن مطروحة بإلحاح عندما كانت البحوث الإجتماعية والجنائية تكاد تكون محتكره بالكاد بواسطة المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية منذ إنشائه عام ١٩٥٦ ،حتى وصلت إلى عصر الخصخصة الذى طال فيما طال مجال البحوث الإجتماعية .

وأوضح د/ فرحات أن قضية شرعية أبحاث العلوم الإجتماعية لم تكن مثاره لأن المركز القومى كان يعتبر هو المرجعية فيما هو جائز أو غير جائز . سواء فى إختيار موضوعات البحوث، أو فى إعتماد مناهج البحوث بواسطة مجموعة من الأساتذة الآباء والباحثين الأبناء المتمرسين فى المسائل المنهجية للبحوث الإجتماعية .

تعارض الشرعية والتعددية !

وأوضح د/ نور فرحات أنه فى عصر الخصخصة والتعددية أصبح إجراء النشاط البحثى يقترن ، حتى فى مواثيق حقوق الإنسان بحرية الرأى والتعبير ، فعلى سبيل المثال إعلان ليما للحريات الأكاديمية أعتبر أن حرية الباحث في البحث تتفرع من حرية الرأى والتعبير المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، بمعنى أن قيمة الحرية غلبت على قيمة الكفاءة المهنية فى هذا الزمان فى مسألة إجراء البحوث الإجتماعية .

وأكد د/ فرحات أن الإنتصار لقيمة الحرية تحيطه محاذير عديدة ، فموضوعى الشرعية والتعددية يبدو أنهما قيمتان متعارضتان إلى حد كبير فى كثير من المجالات ، والمقصود بالشرعية هو " الإلتزام بمجموعة من المعايير الأخلاقية ، في إختيار موضوعات البحوث وفى تمويلها وفى إتباع مناهج معينة، وفى توظيف البحوث لخدمة مصالح وطنية أو أجنبية "، والمقصود بالتعددية هو "الإقرار بحق الأخرين فى أن يعبروا عن وجهة نظرهم، وأن يمارسوا حريتهم فى إجراء البحوث الإجتماعية.

إذن كيف نوفق بين قيمة الشرعية وقيمة التعددية ؟!

هذا السؤال كما أشار د/فرحات تعرضت له ورقتان قدمتا لندوة عقدت فى هذا المركز حول نفس الموضوع منذ عشر سنوات، ورقة للأستاذ السيد ياسين تربط بين شرعية البحوث الإجتماعية وإرتباطها بمشروع حضارى ، والذى هو الإستقلال فى مواجهة التبعية ، والتنمية فى مواجهة التخلف ، وحقوق الإنسان فى مواجهة الإستبداد والقهر ، والعروبة في مواجهة الصهيونية . أما الشرعية فى الورقة الثانية لـ د/ ناهد صالح فتتمثل فى الإجابة على السؤال الأتى : البحوث الإجتماعية لمصلحة من؟ وتنتهى د/ناهد صالح إلى أن المعيار الأساسى الذى يحكم شرعية البحوث الإجتماعية هو إرتباطها بقيم حقوق الإنسان فى المجتمع الجديد الذى جد على ساحة البحوث الإجتماعية .

وأوضح د/ فرحات أن هذا المفهوم للشرعية يثير تساؤلا لم يتم الإجابة عليه حتى الأن ، وهو ماذا عن البحوث التى تخرج عن هذا التحديد الإتفاقى للشرعية ، بمعنى ماذا لو أجرى بحث يخدم التكامل الشرق أوسطى بما فيه مصلحة إسرائيل والإندماج الإقتصادى فى المنطقة ؟! .

إعادة تشكيل الضمير البحثى

وأشار د/ فرحات أن مثل هذا التساؤل وغيره يطرح نفسه بشكل متزايد بسبب كثره مراكز الأبحاث الجديدة والتى تعمل فى مجال حقوق الإنسان، فهذه المراكز تحصل على تمويل أجنبى كبير الحجم بكل معيار،تدافع عن مبادىء سامية وهى مبادئ حقوق الإنسان ، إلا أن هذه القضية -فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد - تستخدم كوسيلة للإلتفاف حول مفهوم السيادة الوطنية الذى ساد فى القانون الدولى طوال الحقبة الماضية ، واليوم تطرح المنظمات الدولية قضايا حقوق الإنسان خارج إطار السيادة الوطنية ، أى أنه يجوز للدول الكبرى أن تتدخل فى شئون دول العالم الثالث ، بزعم حماية حقوق الإنسان .

كذلك الإزدواجية فى تناول قضايا حقوق الإنسان ، والتركيز على دول وإغفال دول أخرى ... ، كل هذا جعل معيار شرعية حقوق الإنسان كمعيار لشرعية البحوث الإجتماعية -أيضاً- لا يخلو من علامات إستفهام كثيرة .

ثم ضرب د/ فرحات مثالاً بمؤتمر الأقليات، كمثال على أجندة أحد منظمات حقوق الإنسان فى مصر - وهذه الأجندة لا تنسجم مع المصلحة الوطنية فى هذه اللحظة بالذات، مشيراً إلى أن المركز القومى للبحوث الإجتماعية عليه دور هام فى إعادة تشكيل الضمير العلمى الإجتماعى فى مصر ليحكم على نشاط بحثى ما حكماً قيمياً تتقبله الجماعة العلمية فى مصر .

وفى تعليقه على بعض الإستفسارات أوضح د/ فرحات أن الطريق لتأسيس مفهوم شرعية البحث العلمى الإجتماعى وتكوين تراضى بين الباحثين حول هذا المفهوم ،سيكون عن طريق استنهاض الضمير العلمى للباحثين الإجتماعيين ولابد من البحث عن حالات يتم التعامل معها من أجل صياغة هذا الضمير العلمى للباحثين الإجتماعيين ، وأشار د/فرحات إلى أن المسئولية الملقاة على كاهل المركز القومى للبحوث الإجتماعية ليست لأنه مركز رسمى، بل لأنه أقدم مركز بحثى فى مصر ! .

واقترح د/ فرحات إنشاء وحدة داخل المركز القومى مهمتها متابعة كل ما يجرى على ساحة البحوث الإجتماعية فى العالم العربى . وفى نهاية كل عام يعقد سيمنار لمناقشة حالة البحوث الإجتماعية فى العالم العربى . يدعى له مجموعة من المتخصصين، لكى يعلم من يعمل فى مجال البحث العلمى أن عين المجتمع العلمى عين رقيبة عليه !! .

وأشار د/ فرحات أن هناك وسائل أخرى موجودة فى المجتمعات الأجنبية مثل الحوار العلمى عبر الدوريات والمؤتمرات والندوات ، وأوضح د/ فرحات أننا يمكن أن نكتفى بمؤتمر سنوى نناقش فيه من أخطأ فى المنهج ، وإختيار الموضوع ، وإستخدام التمويل ، وهذه محاولة لإعادة صياغة ضمير الأمة ! .

السياسى والعلمى .

كذلك أشار د/فرحات إلى أن المركز القومى وغيره من المراكز البحثية لابد وأن تصل لصانع القرار السياسى كى يستعين بها فى أخذ قراراته ، ولا معنى إطلاقاً لعدم معرفة المجتمع وصانع القرار السياسى بهذه المراكز البحثية .

وأشار د/ فرحات إلى أن الحجة القائلة بأن الحكومة المصرية تمول تمويلاً أجنبياً مثلهاًمثل المراكز الخاصة وبالتالى فلا معنى لإتهام المراكز الخاصة بأى تهمة ، هى حجة تبدو منطقية ، إلا أن الواقع أن هناك مجلس شعب يحاسب الحكومة ويعتمد الميزانية ، وهذا شيء لا يتوفر للمراكز الخاصة . وأبدى د/ فرحات دهشته لأن الحكومة المصرية هى التى تساعد هذه المنظمات والمراكز عن طريق الموافقة على إتفاقيات المساعدات الأجنبية والتى تنص فى أجزاء منها على تخصيص جزء من هذه المساعدات للمنظمات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان .

علم الاجتماع غير موضوعى

أما ورقة د/ مصطفى كامل السيد المعنونة " أخلاقيات العلم فى الدراسات السياسية ، أفكار للمناقشة " . فقد أوضحت أن

نور فرحات : تعارض بين المعايير الأخلاقية والإقرار بالتعددية

الدراسات السابقة والحالية تشير إلى حقيقة واضحة وهى أنه ليس هناك علم إجتماع موضوعى تماماً ولاحتى حقيقة علمية موضوعية، حتى فى العلوم الطبيعية ، فالحقائق التى يصل إليها العلماء حقائق نسبية مرتبطة بطبيعة المادة التى تتوافر لديهم . لذلك لا يمكن تصور أن تكون هناك موضوعية مطلقة في مجال البحوث فى العلوم الإجتماعية، بل الأكثر من ذلك يفضل أن يكون للباحث قيم ، لأنه إذا كان للباحث قيم فإنه سيحاول أن يثير قضايا مهمة بالنسبة للمجتمع ، والأمر المهم أن يعترف الباحث بهذه القيم، وأن يتبع الإجراءات المنهجية المقبولة لدى جمهرة الباحثين بالنسبة لكيفية إجراء البحث العلمى. وفى هذه الحالة لن يصل لحقيقة مطلقة ، ولكن إلى حقيقة نسبية تكون مقبولة لجمهرة الباحثين .

وأوضح د/ مصطفى أن التزام الباحث بقيمة ما ، خصوصاً إذا ما كان لها صدى واسع فى المجتمع تمكنه من إثارة قضايا لها أهمية كبيرة فى المجتمع ، فالتزام الباحث بقيمة العدالة يؤدى بالباحث لدراسة قضايا الفقر والتفاوت الإجتماعى والتفاوت بين الدول ، وبهذا الأسلوب يمكن للباحث أن يساهم فى تشكيل التطور الإجتماعى فى مجتمعه . كما أن الإلتزام بقيمة معينة لا يعنى ألا يتحرى الباحث الإلتزام بالدقة والأمانة، وإتباع قواعد معنية فى صياغة إفتراضاته وتفسير النتائج التى توصل إليها .

مشيراً إلى أن هذا هو الإطار الواسع لمسألة الأخلاقيات ، لأن الأخلاقيات هى جزء من القيم التى يلتزم بها الباحث ومسألة القيم والأخلاقيات هى عالية الأهمية بالنسبة لدراسة العلوم السياسية ، لأن قيم الباحث السياسية قد تتعارض مع قيم السلطة السياسية ، وقد تتعارض مع قيم قوى مؤثرة فى المجتمع .

أخلاقيات البحث وفترات الأزمة

وأوضح د/ مصطفى أن المثل الذى سوف يستخدمه لكيفية علاج باحثى العلوم السياسية لهذه القضية مستمد من الولايات المتحدة ، وهذا بسبب أن هذا التنظيم المهنى لعلماء السياسة فى الولايات المتحدة هو أقدم التنظيمات المهنية لعلماء السياسة فى العالم ككل ، كذلك يشير الباحث إلى أن توقيت إثارة القضية فى أمريكا كان دائماً مرهوناً بأزمنة مضطربة ١٩٤٠ -١٩٤٧، ١٩٦٨-١٩٨٩، فى كل هذه الأوقات كان هناك مناقشات حادة وأخطار على الباحثين الأكاديميين .

ففى عام ١٩٤٧ وفى ظل إحتدام الحرب الباردة ، تبنت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بياناً خاصاً بالحرية الأكاديمية ، ثم أضافت اليه المسئوليات الأخلاقية لعلماء السياسة - ثم عادت وأكدت عليه فى سنة ٦٧ - ١٩٦٨ فى ظل الخلاف حول حرب فيتنام وتمويل مؤسسات حكومية أمريكية لهذه الحرب ، وعاد الأمر يظهر من جديد فى أواخر الثمانينيات مع نمو التيار الدينى المحافظ فى الولايات المتحدة والذى يعترض على تدريس بعض النظريات العلمية مثل التطور والإرتقاء .

كل هذا يعنى أن هناك مخاطر حقيقية تهدد حرية الباحثين الأكاديميين ، والحرية الأكاديمية فى عرف الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ، كما أستمدته من بيان رابطة أساتذة الجامعات ، تتضمن حرية القائمين على التدريس، فى تدريس ما يشاءون وفى الطرق التى يرغبون فى إتباعها ، حرية إجراء البحث العلمى، وحرية إختيار الموضوعات، وألا يكون هناك تأثير على حرية الباحث فى إختيار موضوعاته ، وأخيراً حرية القائمين بالبحث العلمى فى أن يكون لهم نشاطهم العام .

وقد أوضح د/ مصطفى كامل السيد أن الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية أكدت فيما يتعلق بالتمويل والنشاط السياسى ، أن التمويل مقبول من المؤسسات الخاصة والحكومية، ولكن يجب أن يلتزم التمويل بمبدأ الشفافية، وأن يعترف الباحث بمصدر التمويل ومقداره، أو التنويه بطبيعة الجهة الممولة إذا كانت سرية ، كما أن هذا التمويل لا يجب أن يتعارض مع مبدأ النزاهة، فالتمويل لا يعطى أى أحقية للجهة الممولة أو المانحة فى التدخل فى إجراء البحث، وينبغى ألا يكون البحث سرياً بل يجب أن تطلع عليه الجماعة البحثية .

حرية البحث فى خطر !!

ثم أوضح د/ مصطفى كامل السيد دلالة كل ما سبق مصر، مشيراً إلى أن هناك أخطاراً تحيط بالحرية الأكاديمية فى مصر، فهناك كثيرون يودون إجراء نفس نوع دراسة نصر حامد أبو زيد ولكنهم خائفون . وهذا يحدث فى وقت هذا التيار الذى يتصدى لأبو زيد لم يصل إلى السلطة ، ولكن إذا كان هذا يحدث وهذا التيار مضطهد ، ويتعرض لمحاكمات عسكرية ، ماذا يحدث لو وصل للسلطة ؟

كذلك هناك قضية النشاط السياسى للمؤسسات العلمية ، فرئيس الجامعة كثيراً ما يعرب عن تأييده لفلان ليس بإسمه فقط ولكن بإسم آلاف من العاملين بالجامعة .

المسألة الثانية متعلقة بالتمويل، فلا يمكن إجراء بحث علمى فى مصر بدون تمويل أجنبى لأن ما تقدمه الحكومة المصرية لا يكفل للباحثين عيشة كريمة ، ومع ذلك لا تتوافر الشفافية والالتزام . إننا لا نعرف مصادر التمويل،ولا نعرف أيضاً حدود العلاقة بين الجهة المانحة والجهة التى تقوم بالبحث.

السلطة العلمية الفاسدة

وأشار د/ مصطفى كامل السيد إلى أن الهيئات العلمية العاملة فى مجال البحث السياسى فى مصر مقصره فى أداء واجبها تجاه المجتمع ، فالجمعية الأمريكية تؤكد على أن من واجب علماء السياسة أن يشرحوا القضايا السياسية للمجتمع، وهناك قضايا عديدة فى مصر مثل قانون الأحزاب والمحاكمات العسكرية، لم نسمع فيها أراء علماء السياسة، كشيراً إلى أن هذا التقصير يعود لبعض الحسابات السياسية ، التى لا تجعلنا نشعر بوجود الجماعة العلمية فى علم السياسة بالنسبة لهذه القضايا الهامة فى المجتمع .

فالواقع أنه يوجد داخل هذه الجماعة العلمية،بل داخل جماعة المثقفين عموماً سلطة ، والسلطة الموجودة سواء داخل الجماعة الثقافية الواسعة أو داخل الجماعة العلمية هى التى تأمر وتنهى وتوزع المكافآت وتحدد من يصل للصحافة، وهذه السلطة تكون على وفاق مع السلطة السياسية القائمة فى المجتمع . وبالتالى فالمجموعة القادرة بالفعل على جذب المجتمع لأعلى من الجماعة العلمية والثقافية غير قادرة على الوصول للإعلام أو الناس .

ادعاء المساس بالسيادة الوطنية

كما نوه د/ مصطفى كامل السيد إلى أن هناك قضيتان على درجة عالية من الأهمية : القضية الأولى خاصة بالموروث الثقافى ، فهو له تحفظات على مؤتمر الأقليات ، ولكن الأمر غير قابل للمناقشة فى غياب د/ سعد إبراهيم ، لكن من ناحية أخرى هناك موروث ثقافى لا يجعلنا نعترف بأن هناك قضية قبطية فى مصر .

موضحاً أنه من غير الأمانه عدم الإقرار بأن هناك قضية قبطية فى مصر ومن واجب الجماعة العلمية أن تدرسها بطريقة علمية ولكن مجرد إثارة هذه القضية والقول بأن وراء إثارتها جدول أعمال سياسى مسألة غير صحيحة ، فإذا اعترضنا على مؤتمر الأقليات فإن هذا لا ينفى أن هناك قضية يجب أن تدرس دراسة علمية .

أما القضية الثانية فتتعلق بمنظمات حقوق الإنسان ، وأوضح د/ مصطفى أنه شخصياً يتابع منظمات حقوق الإنسان عن قرب ولا يرى فيها أى مساس بالسيادة الوطنية ، وأكد د/مصطفى أن أهم القضايا بالنسبة للأكاديميين هى دعم هذه المنظمات ، لأن حقوق الإنسان تنتهك فى مصر ، وليس حقوق السياسيين فقط ، ولكن حقوق الإنسان العادى الذى يموت فى قسم الشرطة ، وأوضح د / مصطفى أنه يكفى قراءة صفحة الحوادث فى الأهرام حتى نعرف ماذا يحدث للمواطنين المصريين، كذلك ليس من المتصور أن تزدهر الحرية الأكاديمية فى بلد تنتهك فيه حقوق الإنسان ، الحرية الأكاديمية تعنى احترام حرية العقيدة والتفكير والرأى والتنظيم وهذه كلها جوانب لا يمكن احترامها إلا إذا احترمت حقوق الإنسان .

هل لدينا حقاً جماعة علمية ؟

أما د/ محمد السيد سعيد فقد أوضح فى ورقته المعنونة "نحو مثياق شرف مهنى فى مجال البحث العلمى والإبداعى" أننا أمام طائفة واسعة من التسميات والمصطلحات تصف هذا المشروع منها "مدونة للسلوك Conduct " ، أو " قواعد الأخلاق Ethlical Codes " أو " Convention " ويمكن أن يترجم تعسفاً بمثياق شرف مهنى " ، وأوضح د/ سعيد أنه سوف يستخدم المصطلح الأخير مشيراً إلى أن الممارسة العلمية والأكاديمية فى بلادنا تتميز بدرجة كبيرة من التردى والتأخر، والإحتقار لبعض المعطيات الأساسية والأولية التى تؤهل جماعة ما من الناس أن تسمى حقاً وعن جدارة جماعة علمية أو أكاديمية .

مصطفى كامل السيد : الحرية الأكاديمية فى خطر بعد نصر حامد أبو زيد

ظاهرة إجتماعية معقدة

وأشار د/ سعيد إلى أننا لم نمسك إمساكاً سسيولوجياً أو سياسياً بطبيعة الظاهرة التى نبحثها ، بما فى ذلك الظاهرة التى تبدو فى وجهها المباشر وكأنها مسألة أخلاقية بحته ، أو بالمعنى الشائع والسطحى لتعريف الفساد ، بينما هى فى واقع الأمر تعبير عن عمليات إجتماعية وإقتصادية وثقافية عملاقة، جانب كبير جدا منها يقع خارج الإرادة الذاتية لجماعة ما من الناس أفراداً أو جماعات . وبالتالى فقد لا يكون من الممكن فى واقع الأمر أن نضبط ، أو نحقق المعنى المقصود بميثاق شرف، فهذا لا يمكن أن يتحقق بدون أن نمسك بالظاهرة على المستوى السسيولوجى الأرقى ، بمعنى تحليها تحليلاً تاريخياً ، وربطها بمجموعة العوامل التى أدت إلى إنهيار وتحلل الجماعة العلمية فى مصر .

وبالذات تحللها المؤسسى والانهيار الملموس فى مستويات الأداء ومقاييسه . ، فهذا أهم بكثير من تحللها الأخلاقى .

مقرطة البحث العلمى !

ونوه د/ سعيد أن هناك عمليتين أساسيتين ، تداعيتا بصورة تلقائية وترتبتا تاريخياً بحيث لم يكن من الممكن الصمود أمام آثارهما المدمرة .

العملية الأولى : عملية البقرطة ، أى هيمنة الدولة هيمنة شاملة من خلال لوائح دواوينية تشبه بالضبط ما يحكم ممارسة الدواوين فى الحكومة من وزارات تموين ومواصلات ، هذه الهيمنة الدواوينية على ممارسة ليس من شأنها إطلاقاً أن تقبل مثل هذه الهيمنة ، وإلا تكون قد نفت نفسها بنفسها وانتحرت إنتحاراً ذاتياً .

العملية الثانية : بدأت من منتصف السبعينيات ، وربما يكون لها أيضاً أصول مبكرة ، وهى عملية الإفقار النسبى الشديد الذى وقع على الجماعة العلمية والذى كان من شأنه أن يدفع الناس دفعاً نحو إستراتيجيات بقاء مختلفة. إستراتيجيات نستطيع فى إطارها أن نبحث بحثاً علمياً ما نعنيه بكلمة فساد .

وأوضح د/ سعيد أنه فى هذا الإطار وعندما نصوغ مشروعاً لمثياق الشرف فإننا ينبغى أن نأخذ البعد التنموى فى إعتبارنا ، لأن البعد التنموى قد لا يكفل تلقائياً تصحيح الإنتهاكات الأخلاقية والإنحرافات المعنوية لجماعة المشتغلين بالبحث العلمى ، ولكنه يمدنا بالمواد الأساسية التى تكفل مثل

◙ محمد السيد سعيد : لماذا فزاعة الأمن القومى عندما نتحدث عن حقوق الإنسان ؟

هذا التصحيح الذاتى لهذه الإنتهاكات ، وبدون هذا البعد التنموى نظل فى سرداب مظلم .

عار يجب محوه

وأوضح د/ سعيد أنه إنطلاقاً من ذلك نستطيع أن نؤكد أن هناك مرحلتين أساسيتين لتطور الممارسة العلمية فى مصر :

المرحلة الأولى : هى مرحلة الأسطى أو المنتج الفرد للأفكار والمعرفة ، وهذه المرحلة هى التى تم على أساسها نهوض ما يسمى بالفكرة الأكاديمية إبتداء من أكاديمية سقراط واستمرت فى بداية هذا القرن العشرين .

المرحلة الثانية ، هى مرحلة الإنتاج الكبير للبحوث والأفكار من خلال مؤسسات مصاغة صياغة جيدة للبحث العلمى أو الممارسة العلمية بصورة عامة ، والجانب التنموى يجب أن ينال إهتماماً ، لأن نهوض ممارسة البحث العلمى لن تتم بدون أن ننهض بالمؤسسات ، يتطلب ذلك إلتزاماً جماعياً من جانب عموم المشتغلين بالبحث العلمى الإجتماعى بطائفة من الإعتبارات على رأسها تكوين وترقيه البنية الأساسية للممارسة العلمية ، والتى بدونها لا نستطيع أن نتحدث عن ممارسة علمية على الإطلاق ، وتشمل البنية الأساسية المكتبات ووسائل النشر والمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والمجلات والصحف والدوريات الأكاديمية ، والتمويل الضرورى لتخريج الباحثين والمفكرين وتمكينهم من الإطلاع والتعلم بمؤسسات التعليم والتدريب المتواصل ، ووسائل وتقنيات إنتاج وتظهير المعلومات وتحريرها من رقابة الدولة ، هذه البنية التحتية تعتبر الأكثر تخلفاً فى بلادنا ، حتى بين طائفة الدول الوسيطة النمو كماليزيا وكوريا والأرجنتين ، ونتيجة أية مقارنة معها تظهر لنا عاراً يجب أن نمحوه .

الأمن والحرية الاكاديمية

وأشار د/ سعيد إلى أن هذا يدفعنا لمناقشة قضية التمويل ومن المؤكد فى هذا السياق أن الجماعة العلمية المصرية ينبغى أن تكون ملتزمة بإيجاد قنوات مؤسسية مستقرة لتمويل البحث العلمى . فمنذ هيمنت الدولة على مؤسسات البحث العلمى وتم بقرطتها ، وأصبحت الدولة هى الممول الوحيد ، حدثت عملية إفقار للبنية التحتية ، وبذلك صارت مهمة البحث العلمى فى جانب أساسى منها هى جانب النهوض والإرتقاء فى البنية الأساسية ، وفى هذا الإطار نستطيع أن نتحدث عن ضرورة النضال من أجل تخليق آلية منهجية لتمويل البحث العلمى وأشار د/ سعيد أنه فى هذا الصدد يقبل بالتمويل الأجنبى ، مع وضع ضوابط لهذا التمويل تضمن أن يكون لمصلحة الأمة ، ولمصلحة النهوض ببنيتها المعرفية . والقاعدة الأساسية لضبط التمويل الأجنبى هى قاعدة الشفافية والعلانية والرقابة العامة ، غير أن هذا غير كافى لأنه لا يرتبط بجوهر المشكلة الراهنة فى التطور العلمى والممارسة الإبداعية فى البلاد ، بل لا بد من توافر شروط أخرى وهى ضمان حرية التعبير قبل أى شىء آخر ، وتحرير العملية ، وتحرير العقل من الرقابة البيروقراطية وهذه قضية أساسية .

فى الإطار العام العام ، الخاص بنمو الوطنية المصرية ، كان التعامل أو التقليد - إذا جاز التعبير - أنها تبعث طلابها تعلمهم فى دول أجنبية ، وأنها تقبل أن يعمل الباحثون المصريون فى أمور مصرية فى جامعات أجنبية ، ولم يكن هذا يعتبر لا خطراً أمنياً ولا شراء للولاءات ولا تخريباً للذمم مشيراً إلى أن القضية : هل مطروح علينا مهمة نهضوية أم لا . وأنه لا يصح مطلقاً كلما تحدثنا عن حرية الرأى والتعبير أن نأتى بموضوع الأمن القومى، لكن تخرس المطالبة بالحريات الديمقراطية.

فك هيمنة الدولة على المعلومات

وأوضح د/ سعيد أن ما سبق يرتبط بمجموعة كبيرة جداً من الإقتراحات التى تتصل وتنهض أساساً على فك دولاب الهيمنة على المعلومات فى إطار مواثيق شرف أخلاقية ومدونات للسلوك، وأن قضية إستقلال البحث العلمى والإبداع هى قضية أساسية، ولا يجوز مناقشة أى قضية أخرى بما فيها قضية التمويل الأجنبى دون أن نبدأ بها بإعتبار أنها محور المسألة .

مشيراً إلى أن الأساس هو الإقرار الكامل بالحرية والإستقلالية المطلقة للبحث العلمى والإنتاج الإبداعى مع تأكيد ضرورة التعددية والتزامن والتزامل والتفاعل بين مدارس وتيارات فكرية متعددة . بالإضافة لرفض كل صور التدخل الحكومى غير المشروع فى عملية إنتاج المعرفة العلمية والإبداعية بغض النظر عن مجال هذا التدخل . وأن تتضامن الجماعة البحثية فى إتخاذ إجراءات يكون من شأنها وقف الإعتداء الفعلى أو المحتمل من جانب أي مؤسسة أو جهة ، سواء كانت حكومية أم خاصة .

التحرر من الفساد

كذلك أشار د/ سعيد أننا لا بد وأن نتحدث عن مجموعة من الإعتبارات التى لا يجوز أن نفكر فى التحرر من الفساد بدون ضمانها . ويأتى على رأسها أن يتمتع الباحثون والمشتغلون بمجالات العلم والإبداع بالحد الأدنى اللائق لظروف المعيشة التى تضمن لهم كرامتهم وحريتهم ، وتلتزم الجماعة العلمية أيضاً فى هذا الإطار بالإنضباط الكامل بمبدأ المساواة القانونية فى الفرص ، والحق فى النمو الشخصى والجماعى المتساوى للجميع مع إتاحة الفرصة أمام الأجيال الشابة.

كل ما هو حكومى هو وطنى !

وأخيراً فإن الأوراق السابقة والتى تناولت موضوع أخلاقيات البحث العلمى من ثلاث وجهات نظر قد أثارت عدداً من القضايا الهامة منها أن سيطرة الدولة على مراكز الأبحاث لم يعنى أبداً ضمانه حقيقية فيما يتعلق بأخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى، فموضوع الأخلاقيات أوسع كثيراً من مجرد التمويل الأجنبى ويشمل طائفة أوسع من الممارسات ، تتعلق بالممارسة اليومية، والعلاقات الداخلية،والمعايير المنهجية .. الخ كذلك ليس من المتصور أن يقوم المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية بدور"المرجعية "وتحديد ما هو جائز أو غير جائز، هذا ببساطة يسحب صفة الوطنية عن كل ما هو ليس حكومى، ويجرم كل ما هو قطاع خاص .

كذلك أثارت الأوراق الثلاثة قضية الإستفادة من خبرة المدراس العلمية والأكاديمية الغربية فى التعامل مع قضية أخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى .

***

حق المواطنة .. والخط الهمايونى

عقد مركز القاهرة فى إبريل ١٩٩٦ أمسيته الفكرية فى إطار صالون ابن رشد حول "الاقباط فى مصر وحق المواطنة .. والخط الهمايونى" . وحاضر فى هذا الصالون د / غالى شكرى المثقف المصرى البارز ورئيس تحرير مجلة القاهرة ، ود / ميلاد حنا المفكر والكاتب بالاهرام ، وأدارها د / محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الذى أكد فى بداية الأمسية أن هذه القضية على درجة عالية من الأهمية لانها تتعلق بمستقبل الوطن ككل كما أن حركة حقوق الإنسان تضع هذه القضية على قائمة أولوياتها .

الخط الهمايونى وتعذيب الذات

وقد بدأ د/ ميلاد حنا مداخلته بتوضيح أن معالجة موضوع الخط الهمايونى يستلزم أولا الخوض فى عدد من المسائل الثقافية والحضارية المصرية لأنه بدون هذا المدخل لن يمكن فهم موضوع الخط الهمايونى ، وأوضح د/ ميلاد حنا أن الأصل فى الثقافة المصرية التى تشكلت عبر دفع متوازن لكل من المسلمين والاقباط هو التسامح والمساواة والعدالة وأنه ليس من المبالغة القول أن مظاهر التطرف والعنف فى الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى هى مظاهر دخيلة لكن ذلك لا ينفى أن هناك مشكلة بالفعل لكن هذه المشكلة لا تخص الأقباط وحدهم بل تخص الوطن المصرى كله وأشار إلى أن دراسة التاريخ المصرى تكشف عن علاقة ارتباط بين الرقى والانحسار الحضارى فى مصر وبين نوع العلاقة بين المسلمين والاقباط .

وأشار المحاضر إلى ما اعتبره مسألة مهمة ومثيرة للتفكير وهى أن الاقباط فى مصر يرفضون أن يسموا أقلية لأنهم ليسوا أقلية ولا تنطبق عليهم صفات الأقليات فالاقباط عندما أضطهدت الثقافة القبطية لم يحتجوا ، لكن الثقافة المصرية كلها أصابها العجز . وعندما صدر قانون الخط الهمايونى لم يحتجوا ولم يستغلوا الفترة الليبرالية فى مصر من ١٩١٩ إلى ١٩٢٤ من أجل إلغائه ، لكن مصر كلها ظلت تعيش فى أزمة . وأكد المحاضر أن المعضلة الجوهرية ليست فى مسألة الخط الهمايونى ، ففى تقديره أن الخط الهمايونى انتهى ومات ، وأن الاقباط يعيدون إحياءه رغبة فى تعذيب الذات. لكن المشكلة الآن ليست هى الخط الهمايونى ، فالقرار الذى صدر فى فترة إحتلال الدولة العثمانية وجاء تعبيراً عن عنصر اضطهاد للمسلمين والاقباط معاً لا يطبق فى لحظات الاشراق الحضارى لمصر ولا يتم استخدامه إلا فى لحظات العتمة الفكرية ، وقد تم بناء عشرات بل ومئات الكنائس فى مصر طوال هذا القرن على الرغم من وجود القانون ، ولهذا فإن حل قضية الخط الهمايونى لن يعود على الاقباط وحدهم ولكن على كل مصر .

قانون موحد لبناء الكنائس والمساجد

أما د/ غالى شكرى فقد أوضح فى مداخلته أنه ليست هناك مشكلة خاصة بالأقباط خارج هموم بقية المصريين . فالديمقراطية مثلا لو اتيحت فى مصر لما واجهنا المشاكل المستعصية التى تواجهنا ومنها مشاكل الأقباط فى مصر ، وأشار د/ غالى شكرى إلى أن الخط الهمايونى لم يأت به نص فى القرآن الكريم ، وأن المسلمين عندما دخلوا مصر لم يشرعوا قوانين من هذا القبيل بل أتى الإسلام إلى مصر محررا الأقباط من نير الرومان ولم ينتشر فى مصر بحد السيف. وأوضح المحاضر أن مشكلة الخط الهمايونى فى مصر تعود لعام ١٩٣٤ عندما أصدر نائب وزير الدخلية قرارا حول الخط الهمايونى يتضمن عشر نقاط لابد من توافرها لبناء الكنيسة الجديدة وهذه الشروط العشرة تجعل الأمر أشبه بالمستحيل، كما أنها مخالفة للدستور ومع هذا مازالت موجودة داخل البناء القانونى المصرى. وأكد د/ غالى على الحاجة الملحة لوضع قانون جديد موحد لبناء الكنائس والمساجد معا ، يقوم بالأساس على المساواة بين المصريين فى ممارسة شعائرهم الدينية.

وقد أثارت المناقشات العديد من الأفكار منها أن مشكلة الأقباط فى مصر مشكلة عميقة وأنها ممتدة عبر التاريخ ومعالجتها لا تأتى فقط عبر وضعها بوضعها ضمن مشاكل الوطن المصرى كله،وتحفظ البعض على محاولات التهوين من أثر مشكلة الخط الهمايونى ، مؤكدين على أن ذلك لن يساعد على حل المشكلة فضلا عن أنه لا يقوم على أساس صحيح ، فالأقباط فى مصر لا يستطيعون بناء كنائسهم بل يواجهون العديد من المشكلات والمعضلات التى تقيدهم.

فى حين رأت أراء أخرى أن مشكلة الأقباط فى مصر هى مشكلة وطن بأكمله وأن التحدى الذى يواجه مصر هو تحدى بناء دولة حداثية متطورة .

المشاركون فى هذا العدد

أ/ باسم أحمد حسن	أ/ عصام محمد حسن
د/ سهام عبد السلام	أ/ محمد حسين
أ/ علاء قاعود	أ/ منال لطفى

أحدث برامج مركز القاهرة :

برنامج الفنون والآداب لتعليم حقوق الإنسان

يعد نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان واحداً من المهام الأساسية لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان . ويقتضى إنجاز هذه المهمة تبنى برامج وأدوات وأساليب متنوعة تتكامل فعاليتها لتحقيق هذا الهدف . واتساقاً مع ذلك فقد تبنى المركز مؤخراً إنشاء برنامج جديد وهو برنامج «الفنون والآداب» الذى يهدف إلى استخدام الإبداع الفنى والأدبى بكافة أشكاله لتوصيل رسالة وقيم حقوق الإنسان .

وقد جاء إستحداث هذا البرنامج فى إطار ثلاثة اعتبارات أساسية :

الاعتبار الأول : أن الإبداع الأدبى والفنى بما له من إمكانيات الانتشار الواسع يمكن أن يلعب دوراً لا شك فى فاعليته فى نشر ثقافة حقوق الإنسان ويوفر عمقاً شعبياً وجماهيرياً لحركة حقوق الإنسان وخاصة فى البلدان التى تعانى من ارتفاع نسبة الأمية ويكاد يكون الوعى منحصراً فيها فى فئة قليلة من المثقفين لايتأثر بهم الجمهور بالضرورة ، الأمر الذى يحصر حركة حقوق الإنسان فى إطار نخبوى كما فى مصر وغيرها من البلدان العربية التى تعرضت لتاريخ طويل من القهر الداخلى والخارجى، يصبح التعبير المباشر عن الأفكار والمشاعر مسألة صعبة وربما محفوفة بالمخاطر ، بينما يتوفر للرسالة الإبداعية الفنية والأدبية مزايا التعبير غير المباشر عن الأفكار والتصورات ، أى انها تتمتع بحرية أكبر .

الاعتبار الثانى : ويقوم على أن حركة حقوق الإنسان نشأت بالأساس على أصول فكرية غربية وأن أهم معضلاتها الآن هى معضلة العالمية والخصوصية ، ويمكن للإبداع الفنى والأدبى أن يلعب دور الجسر فى التقريب بين ما هو عالمى وما هو خاص. فالتعبير الأدبى والفنى «خاص» بالضرورة ، وحامل للخصائص والسمات المتفردة فى كل ثقافة .

كما أن قيام حركة حقوق الإنسان على مبادئ وقيم إنسانية لا شك فى جدارتها تم تقنينها فى مواثيق وإتفاقيات دولية ، يجعلنا ننظر بالكثير من الحرص للمدخل القانونى ، فواقع الحال أن هذا المدخل غير قادر وحده على التعريف بحقوق الإنسان ، على حين يمكن أن تلعب الفنون والآداب أدواراً شديدة الأهمية والخصوصية فى القيام بنفس المهمة .

الاعتبار الثالث : ويستند إلى الخصائص الذاتية للفن ، فالفن لا يتعامل مع الجمهور كملتق سلبى ، بل أن الجمهور مشارك فى صنع وفهم وتقييم وتفسير رسالة الفن ، ولا معنى لأى عمل فنى بدون رد فعل الجمهور ، وهذا يعنى أن الرسالة الفنية التى يتلقاها الجمهور ويتفاعل معها بحرية - بدون أن تمارس عليه أى سلطة - يكون تأثيرها أعمق وأطول . كذلك فإن الفن يحفز الأفراد على الفعل الإيجابى بحيث تتحول الرسالة الفنية إلى سلوك لدى الجمهور .

ويجمع الفن كذلك بين التربية الذاتية والتربية الجماعية ، بحيث يؤسس معايير فردية وجماعية تساعد الفرد على إدراك ذاته وإدراك الجماعة وهو ما يشكل عاملاً بالغ الأهمية لنمو رسالة حقوق الإنسان .

ويضع المشروع على عاتقه تحقيق عدد من الأهداف تشمل :

١ - توسيع دائرة نشاط حركة حقوق الإنسان لتجد لها عمقاً شعبياً .

٢ - تسهيل وتبسيط فهم حقوق الإنسان فى مجتمع نسبة الأمية فيه عالية .

٣ - نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان بحيث تتحول لسلوك يومى .

٤ - تأصيل المبادئ العالمية لحقوق الإنسان فى تربة الثقافة المصرية .

٥ - تدعيم الأعمال الإبداعية التى تتناول حقوق الإنسان .

٦ - تكوين كوادر من المبدعين لتدعيم القوة الفاعلة فى مجال حقوق الإنسان .

٧ - ملء الفجوة بين نخبوية حركة حقوق الإنسان والجماهير العريضة .

٨ - كسر غموض والتباس مبادئ حقوق الإنسان .

٩ - دراسة الأعمال الإبداعية من منظور حقوق الإنسان .

وقد أستهل البرنامج الجديد أنشطته بأمسية خاصة حول (الإبداع فى المنفى) عقدها المركز فى يونيه ١٩٩٦ ، هذا ويعد لتنظيم دورة تعليمية وتدريبية على حقوق الإنسان للمبدعين ، خلال الفترة من ١٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ .

ويتضمن برنامج الدورة محاضرتين يومياً ، بالإضافة لعرض فيلم يتعلق بإحدى قضايا حقوق الإنسان ، وستناقش المحاضرات موضوعين أساسيين ، أولهما الأسس الفلسفية والأخلاقية والقانونية لحقوق الإنسان ، وثانيهما العلاقة بين الإبداع وحقوق الإنسان وكيفية إستخدام الفن فى خدمة رسالة حقوق الإنسان .

ومن المقرر أن يحاضر فى هذه الدورة عدد كبير من الأساتذة المتخصصين فى المجالين المذكورين مثل ، د./صلاح قنصوه ، د/ يحيى الرخاوى ، د/ هدى الصده ، د/عادل أبو زهره ، د/ حسن نافعة ، بالإضافة إلى باحثين بمركز القاهرة .

ويشرف على برنامج الفنون والأداب أ/ سيد سعيد الناقد والمخرج السينمائى .

الإبداع الفنى فى المنفى

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى يونيو الماضى أول أمسية فكرية فى إطار برنامج الفنون والأداب الذى تم تدشينه كأحدث البرامج الفكرية والترويجية فى المركز . وقد استهدفت الأمسية التى تحدث فيها عدد من المبدعين السودانيين .. الشاعر إلياس فتح الرحمن والمخرج السينمائى إبراهيم شداد مناقشة قضايا الإبداع فى المنفى ، وشروط هذا الإبداع ومعوقاته وإستراتيجية الإبداع خارج أرض الوطن .

أشارت مداخلات المشاركين من السودان إلى أن القيود على الإبداع داخل الوطن ذاته ، قد إزدادت سوءاً بوصول الإسلاميين للسلطة ، حيث تم حل كل المؤسسات الثقافية الأهلية ، وتم تحويل كل المؤسسات الإبداعية والفنية إلى مؤسسات إسلامية تعمل داخل إطار الدين ، ولعبت الرقابة دوراً فى تحجيم القدرة على حرية الإبداع وأضطر أكثر المبدعين والفنانين إلى الهجرة خارج السودان لإستحالة - أو على الأقل صعوبة - إنجاز أى عمل فنى وإبداعى متحرر .

وكذلك أشارت المداخلات إلى أن حالة الاغتراب فى مثل هذه الظروف هى حالة طبيعية ، والسودانى لا يختلف حاله إلا فى الشكل . فحصار الإبداع والتضييق عليه حدث فى السودان والعراق وإيران.. الخ

معوقات الإبداع

وأوضحت المداخلات أن مشاكل الإبداع السودانى فى مصر ليست كلها نابعة من كونهم سودانيين ، بل أن جزءاً غير هين منها نابع من مشاكل كامنة داخل المناخ الثقافى والإبداعى المصرى ، وهذه المشاكل تعيق المبدعين المصريين أنفسهم . وأشار عدد من الحضور إلى أنه برغم هذه المشاكل ، إلا أن هناك جهات مثل أتيليه القاهرة ، جمعية النقاد ، جريدة الأهرام ، ومركز القاهرة لحقوق الإنسان قد قدمت مساعدات وأعانت مثقفين سودانيين على مواصلة أعمالهم الإبداعية .

كما أشارت بعض المداخلات إلى أن حالة المبدع السودانى فى مصر لا تساعده على الإبداع ، فهناك عشرات المعوقات ، بعضها قانونى وبعضها سياسى ، وبعضها مالى ، وأن هذه المعوقات تبعث على الشك فى قدرة الجماعات المثقفة صغيرة الحجم على إستكمال الحفاظ على إبداع عشرات السنين فى بيئة ومناخ مختلف. وأوضحت المداخلات أن أحدى أهم مزايا هذه الندوة هى الكشف عن الحقائق المتعلقة بحالة السودانيين فى مصر بشكل عام، والمبدعين منهم بشكل خاص، ومحاولة بحث السبل المناسبة والمداخل لمساعدتهم فى التغلب على المعوقات التى تقف عائقاً أمام مواصلة عملهم الابداعى والتعرف على الهيئات المصرية الحكومية وغير الحكومية التى يمكن أن تساهم فى تذليل مشكلاتهم.

المنفى ومكاشفه النفس

كذلك أشارت بعض المداخلات إلى أن تجربة المنفى على قسوتها الشديدة إلا أنها تلهم روح المبدع الكثير من الخصائص. فقهر الغربة يساعد على صياغة الكثير من المفاهيم، ويعيد صقل الإنسان ويقتل سلبيته، ويعيد تعريف الكثير من المقولات مثل العمل، والمجتمع، والإبداع ذاته، وأن هذه المراجعة ومكاشفة النفس تحسب لتجربة المنفى كشئ إيجابى .

كذلك أشارت المداخلات إلا أن هناك معطيات قانونية تؤثر بالسلب على أوضاع اللاجئين السودانيين فى مصر حيث ترفض السلطات الإعتراف بالسودانيين الموجودين على أرضها كلاجئين الأمر الذى يحرمهم من الحصول على المساعدات التى يمكن أن تقدم لهم من المنظمات الدولية ويعوق امكانات الحاق ابنائهم بالمدارس المصرية أو إستكمال مراحل تعليمهم . وهنا تبرز الأهمية الشديدة لموقف صلب للمثقفين المصريين لتبنى هذه القضية.

وأخيراً أشارت المداخلات إلى أن اللاجئين فى الغربة أو المنفى يعملون على محورين ، محور سياسى يستهدف تغيير النظام القائم ومحور إجتماعى إنسانى يستهدف تخفيف آلام ومعاناة اللاجئين فى المنفى . وأن كلا المحورين يتكاملان، ولا يجب أن يطغى أحدهما على الآخر. خاصة أن هناك إنطباعاً بأن عمل المعارضة السودانية والأحزاب السودانية فى مصر ينصب بالأساس على العمل السياسى ، وأن العمل الموجه لحل مشاكل حياتية وإجتماعية مثل التعليم أو الرعاية الصحية أو العمل أو العيش اليومى لا يحظى بنفس الإهتمام .

هذا وقد اختتمت الأمسية أعمالها بتقديم أعمال بعض الشعراء السودانيين بالقاهرة .

أفغانستان مسئولية العالم

أصدرت منظمة العفو الدولية مؤخرا تقريرا عن أوضاع حقوق الإنسان فى أفغانستان. ويكشف التقرير الذى يحمل عنوان "أفغانستان :مسؤولية العالم" الوضع المأساوى الذى يعانيه المدنيون الأفغان نتيجة للصراع الدامى الدائر منذ سنوات بين الجماعات السياسية والعرقية المتحاربة. ويركز التقرير على أوضاع حقوق الإنسان فى أفغانستان فى الفترة التى تلت انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان وسقوط النظام الموالى للإتحاد السوفيتى وقيام دولة أفغانستان الإسلامية فى عام ١٩٩٢ .

وتقدر منظمة العفو عدد المدنيين الذين لقوا مصرعهم من جراء عمليات قصف المناطق السكنية منذ ذلك الوقت بما يزيد عن ٢٥٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال ، وعادة ما تبرر الجماعات المتناظرة - والتى كانت فى الماضى القريب متحالفة فى إطار ما عرف بالجهاد المقدس ضد الشيوعية - هذه العمليات بأن سكان هذه المناطق كانوا يؤيدون خصومها . ويعرض التقرير عدة حالات تم فيها قتل المدنيين بصورة متعمدة بإطلاق النار عليهم من مسافة قريبة بسبب محاولاتهم حماية ذويهم وممتلكاتهم من الإغتصاب والإختطاف والقتل . ويعد انصار الحكم السابق ، وأبناء الجماعات العرقية والدينية المنافسة ، والمتعلمون أكثر الفئات تعرضا لهذا النوع من الإنتهاكات. ويصف تقرير منظمة العفو عملية اعدام أحد الأشخاص أمام زوجته وأطفاله على الرغم من توسلاتهم المستمرة لمجموعة المجاهدين التى رأت فى وظيفة الرجل كمدرس للفتيات مبرراً كافيا لقتله .

ويعد الإغتصاب مظهراً بارزاً من مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان حيث يعتبره قادة الجماعات المسلحة وسيلة فعالة لترويع السكان واجبارهم على مغادرة أماكن سكنهم او أسلوبا لمكافأة المقاتلين . ويصف التقرير عملية اغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما بعد أن أجبرت على مشاهدة عملية قتل أبيها ، كما يعرض حالة امرأة فقدت زوجها أثناء عمليات القصف ثم اختطافها واحتجازها لمدة ثلاثة أيام فى أحد المنازل حيث تناوب اغتصابها ٢٢ رجلاً وبعد إطلاق سراحها وجدت أن أطفالها الثلاثة الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وتسع سنوات قد ماتوا نتيجة انخفاض شديد فى درجة حرارة الجسم مما أصابها بلوثة افقدتها عقلها .

ويعيش أبناء الشعب الأفغانى أسرى حالة من الرعب الشديد خوفا من التعرض للاختطاف والذى أصبح ظاهرة فى أفغانستان حيث يقدر عدد من تم اختطافهم على أيدى جماعات المجاهدين بعدة الآف وعادة ما يجبر هؤلاء الأشخاص على العمل فى حفر الخنادق أو تطهير حقول الألغام، أو حمل الأسلحة ، أو العمل كخدم ، كما يتم احتجاز النساء والأطفال لإغتصابهم بصورة متكررة أو لبيعهم للعمل فى أنشطة الدعارة . ويتعرض المختطفون لعمليات تعذيب لإذلالهم بسبب هويتهم العرقية أو الدينية أو للإشتباه فى تأييدهم لجماعات سياسية أخرى، أو لإجبار ذويهم على دفع فدية .

ويلقى التقرير بالمسئولية عن هذه الأوضاع على العالم حيث تسابقت دول كالإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وعدد من الدول الأوروبية ، والصين ، والسعودية ، باكستان ، وايران ، ومصر فى تزويد الجماعات المختلفة بالأسلحة وبالمساعدات المالية والبشرية دون أن تتخذ أية خطوة لضمان عدم استخدامها فى انتهاكات حقوق الإنسان .كما ادارت دول العالم ظهرها لما يجرى فى أفغانستان بعد إنتهاء الحرب الباردة ولم تعد وسائل الإعلام والتى كانت فى الأمس تتسابق لنقل ما يحدث من "جهاد" فى أفغانستان تبدى اهتماما بما يجرى هناك . وترى منظمة العفو أن المدافعين عن حقوق الإنسان فى أفغانستان والساعين لايجاد حل سلمى عادل للأزمة هم الأمل فى مستقبل أفضل لأفغانستان وتطالب العالم بتوفير الحماية لهم ومنحهم الفرصة لكى تسمع أصواتهم .

* تقرير منظمة العفو الدولية ، " أفغانستان مسئولية العالم " أكتوبر ١٩٩٥ .

رواق عربى

أضاف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى سلاسل إصداراته ، دورية "رواق عربى" وهى فصلية متخصصة تعالج على نحو عميق وأكاديمى موضوعات وقضايا حقوق الإنسان هذا وقد صدر منها حتى الآن ثلاثة أعداد .

وتستهدف المجلة تشجيع تطور فكر عربى لحقوق الإنسان،ولكن هذا لا يعنى أن سياسة المجلة هى الإقتصار على البحوث الثقافية والفلسفية ، فالواقع أن الإهتمام ببحوث الثقافة والرؤى الفلسفية يبرز بصفة خاصة فى مقابل التركيز على الإطار القانونى لدراسات حقوق الإنسان وهو الإطار المفضل فى معظم المؤلفات والمجلات فى هذا الحقل بحكم ما يبدو عليه من حيادية وإبتعاد نسبى عن الأمور الجدلية . وقد أخذ مركز القاهرة بمدخل بديل يرنو إلى تأسيس مشروعية ثقافية للقانون الدولى لحقوق الإنسان إنطلاقاً من مساهمات العلوم الإجتماعية المعاصرة والدراسات الإنسانية الحديثة . ويعتبر المركز أن المجلة يجب أن تكون نافذة واسعة على كافة هذه العلوم وحقول الدراسة ، بما فيها القانون بالطبع ، دون أن تقتصر عليه كما جرت العادة . وتتعاظم الحاجة للتزود بإنجازات العلوم الإجتماعية والانسانية بحكم التكامل والإعتماد المتبادل وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة . وتتسع هذه الحقوق وتتمدد فى مجالات الاقتصاد والمجتمع والثقافة إضافة لتركيزها التقليدى على المجالين المدنى والسياسى .

وتضم مجلة «رواق عربى» خمسة أقسام رئيسية:

القسم الأول : ويتصل بالدراسات ذات الطابع النظرى والتجريبى ، ويتضمن القسم الثانى التقارير التى تغطى قضايا واقعية تبرز فى التطورات الفعلية فى السياسة أو الثقافة العربية، ويعنى القسم الثالث بعرض المناظرات والآراء المتباينة تجاه قضايا محددة أو قضية ما ، ويضم القسم الرابع مراجعات للأدبيات الحديثة فى مجال حقوق الإنسان ، أما القسم الخامس فيعنى بالوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان فى الوطن العربى. وتهدف المجلة إلى إبراز حقيقة أن الثقافة العربية اسهمت مع الثقافات العالمية الأخرى فى تأسيس مشروع «حقوق الإنسان» كمسعى عالمى وإنسانى جديد له ضرورة تاريخية . كما تهدف إلى إحياء وإغناء تقاليد «الإنسانية العربية» الممتدة فى دروب الثقافة والحضارة العربية ، وخاصة فى عصور ازدهارها . بالإضافة إلى نشر البحوث والدراسات المتعمقة حول التطور الإقتصادى والإجتماعى والسياسى والثقافى بما يحمله من مؤثرات على الوفاء بحقوق الإنسان فى العالم العربى فضلا عن نشر المساهمات العربية فى مجالات حقوق الإنسان على قاعدة واسعة من المهتمين بالبحوث والدراسات فى هذا المجال .

البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان

لا شك أن أحد معضلات حركة وفكر حقوق الإنسان هو عزلتها النسبية عن الجماهير الواسعة ، وتخندقها فى صفوف الصفوة الفكرية والثقافية . ولأن نشر قيم ومبادئ حقوق الإنسان على درجة كبيرة من الأهمية خاصة بالنسبة للفئات الوسيطة التى يمكن أن تكون جسراً بين الحركة وبين الجماهير الواسعة ،فإن مركز القاهرة يهتم بإقامة دورات تدريبية وتعليمية لطلبة الجامعات و للمبدعين والفنانين الذين يمكن أن يساهموا فى نشر أفكار حقوق الإنسان عن طريق الشعر والأدب والفن التشكيلى والسينما والمسرح والبحث المعرفى .

وفى إطار هذه الفلسفة عقد مركز القاهرة دورته التدريبية الثالثة لطلبة الجامعات حول"البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان " فى الفترة من ١ إلى ٣٠ أغسطس ١٩٩٦. وإلى جانب الموضوعات التى تناولتها الدورة الماضية ، أضيفت محاضرات أخرى جديدة مثل "حقوق الإنسان فى الآداب والفنون" ، "حقوق الإنسان ومناهج البحث ، دراسة الحالة" ، "حقوق الإنسان ومناهج البحث ، تحليل الخطاب" .

ينظم المركز الدورة بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤسسة فريدرش ايبرت الالمانية ، وذلك فى إطار البرنامج التعليمى للمركز والذى يهدف إلى تشجيع البحث العلمى فى مجال حقوق الإنسان ، وخصص شهر يوليو للمحاضرات النظرية فى مقر المركز وللزيارات الميدانية لمقار المنظمات الدولية والعربية والمصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان،فى حين خصص شهر أغسطس لإعداد الأبحاث التطبيقية .

شارك فى الدورة ٤٧ دارسا من كليات الاقتصاد والعلوم السياسية ، والأداب والعلوم وقد شارك فى هذا العام لأول مرة دارسون من لجنة العدالة والسلام.

ويهدف المركز من خلال إقامة هذه الدورة إلى ضمان إلمام الطلاب بالمحيط العام والأبعاد الأساسية للقانون الدولى لحقوق الإنسان ، وتوفير رؤية متوازنة للإرتقاء التاريخى وللأسس الفلسفية والأخلاقية لحقوق الإنسان بما يظهر مساهمة جميع الحضارات فى التوصل إلى الإطار الجامع لحقوق الإنسان كما هو متضمن فى المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإيضاح بعض الاشكاليات والمعضلات الأساسية التى تسبب مؤثرات معينه فى التفاعل العربى مع الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، وإمداد الدارسين بالمعارف الأولية فى مجال حقوق الإنسان وعلاوة على المحاضرات الجديدة هذا العام ، هناك ٣٠ محاضرة أخرى هى : "التطور التاريخى والأسس الفلسفية والأخلاقية لحقوق الإنسان"، "عالمية حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية" ، "عالمية حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية : حالة الثقافة العربية"، العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية" ، "العهد الدولى للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية"، "الحق فى التنمية وحق السيادة على الموارد الطبيعية"، "المركز القانونى الدولى لإتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان" ، "دور الحركة العالمية لحقوق الإنسان فى المراقبة والدفاع والحماية"، "آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان" ، "حقوق الإنسان فى مصر" "القانون الدولى للاجئين"،"الحركة العربية لحقوق الإنسان "، "حقوق الإنسان فى السياق العربى: الإشكاليات والقضايا الرئيسية" ، "أنماط إنتهاكات حقوق الإنسان فى العالم العربى" ، "إنتهاكات حقوق الإنسان من أطراف غير حكومية" ، "الحركة العربية لحقوق الإنسان: المنظمات غير الحكومية الواقع والتحديات"،"حق العمل" ، "حقوق المرأة فى الإسلام"،"حقوق المرأة والثقافة العربية"،"ختان الإناث إنتهاك لحقوق الإنسان ""حقوق الطفل"،"تعليم حقوق الإنسان"،"حقوق الإنسان فى الإسلام"،"حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد"،"حرية الرأى والصحافة " ، "الحق فى الصحة" ، "دور القضاء فى حماية حقوق الإنسان" "الحق فى بيئة صحية ونظيفة" ،"التمييز ضد المرأة فى التشريع المصرى"،"حقوق الإنسان والديمقراطية والنظام العالمى الجديد" ، "إشكاليات التحول الديمقراطى فى مصر" ، "حقوق الإنسان فى مصر" ، "مناهج البحث وتطبيقاتها فى مجال حقوق الإنسان" ، "تعزيز حقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى" ، "فلسفة العلوم ودراسات حقوق الإنسان".

وقد تسلم كل طالب ما يزيد عن مائة مرجع فى حقوق الإنسان بالعربية والإنجليزية ، هى بين كتب ووثائق ودراسات ومقالات ونشرات ساهم فى توفيرها للدارسين عدد من المنظمات الدولية والعربية والمصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان .

المحاضرون

د . إبراهيم العيسوى :	مستشار بمعهد التخطيط القومى .
أ . أحمد عبيد :	مسئول الأعلام والنشر باتحاد المحامين العرب .
د . إسحق الخرباشقى :	ممثل منظمة الصحة العالمية بالقاهرة .
د . أمال عبد الهادى :	منسق البرامج بمركز القاهرة .
أ . أميرة بهى الدين :	محامية .
أن ماري (هولندا) :	باحثة قانونية .
أ . بهى الدين حسن :	مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
د . جابر جاد نصار :	أستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة .
د . جمال عبد الجواد :	خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومدير تحرير دورية رواق عربى.
أ . حنين كشك :	خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
د . زينب رضوان :	أستاذ بجامعة القاهرة كلية الدراسات العربية والإسلامية.
د . سهام عبد السلام :	باحثة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
أ . سيد سعيد :	مخرج وناقد سينمائى
د . سيد هاشم (لواء متقاعد) :	المستشار القانونى للجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة.
د . عادل عازر :	مستشار باليونسيف .
د . عبد العزيز محمد :	نقيب المحامين بالقاهرة ، ونائب رئيس مجلس أمناء المنظمة المصرية.
د . عبد العليم محمد :	رئيس وحدة الدراسات الاسرائيلية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
أ . عبد المنعم سعيد :	مدير مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالاهرام، وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة
أ . فيليمان فؤاد :	مدرس بقسم علم النفس كلية الأداب جامعة حلوان .
د . محمد السيد سعيد :	نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
د . مرتضى مصطفى(السودان):	مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة .
أ . محمد عمارة :	كاتب ومفكر إسلامى .
أ . محمد منيب :	محام - الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان .
د . مصطفى كامل السيد :	أستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .
أ . نبيل عبد الفتاح :	رئيس الوحدة الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
أ . نجاد البرعى :	محام - مدير جماعة تنمية الديمقراطية .
د . ندى مصطفى (السودان):	باحثة سودانية .
نائلة جبر :	وزير مفوض ورئيس إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية.
أ . هانى مجلى :	مدير برنامج العدالة والسلام - مؤسسة فورد .
د . وحيد عبد المجيد :	مدير وحدة الشئون العربية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

بالعربية

١ – الأمم المتحدة . حقوق الإنسان والخدمة الاجتماعية : كتيب لمعاهد ومهنة الخدمة الاجتماعية. – جنيف: الأمم المتحدة،١٩٩٦. – ١٥٢ ص.٣سم
٢ – إبراهيم عبد السيد . السلطان الكنسى ابة لا إرهاب . – القاهرة : مطبعة المحبة، ١٩٩٥ – ٩٥ ص ؛ ١٩ سم – (نحو فكر مسيحى مستنير)
٣ – أحمد زين عبدروس . دخول واقامة الاجانب فى تشريع الجمهورية اليمنية / عبد الحكيم محسن عطروش . – القاهرة : مطبعة الموسكى ، ١٩٩٦ – ٦٣ ص ؛ ٢٢ سم .
٤ – أحمد صبحى منصور . الحسبة بين القرآن والتراث – القاهرة : جمعية النداء الجديد،١٩٩٦– ٦٠ ص ؛ ٢٤ سم – (رسائل النداء الجديد؛ ٣٤)
٥ – الانبا سرابيون : . الكنيسة وقضايا معاصرة . – القاهرة : المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٦ – ٧٩ ص ٢٤ سم . – (الكنيسة والمجتمع ٢) .
٦ – البابا شنودة الثالث . العدالة الاجتماعية رؤية مسيحية . – القاهرة : المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، ١٩٩٥ . – ٢٩ ص ؛ ٢٤ سم . – (الكنيسة والمجتمع ؛ ١) .
٧ – برهان أمر الله . حق اللجوء السياسى : دراسة فى نظرية حق الملجأ فى القانون الدولى – القاهرة : دار النهضة العربية – ٥٢٤ ص ؛ ٢٤ سم
٨ – جوزيف الفير . المستوطنات والحدود : التصورات الاسرائيلية للحل الدائم . – عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ . – ٤٣ ص ؛ ٢٢ سم
٩ – خالد رياض . الصومال الغائب الوعى . – القاهرة : دار الامين ، ١٩٩٤ . – ٢٣٤ ص ؛ ٢٤ سم .
١٠ – دليلة فركوس . تاريخ النظم ج ١ : النظم القديمة من القرن ٣٢ ق م إلى القرن ٦ م – الجزائر : دار اطلس للنشر ، ١٩٩٣ – ٢٨١ ص ؛ ٢٤ سم
١١ – دليلة فركوس . تاريخ النظم ج ٢ : النظم الإسلامية . – الجزائر : دار اطلس للنشر ، ١٩٩٣ . – ٢٣٤ ص ؛ ٢٤ سم .
١٢ – سليمان بن على العلى . تنمية الموارد البشرية والمالية فى المنظمات الخيرية / تقديم يوسف القرضاوى . – (د. م) : مؤسسة أمانة ، ١٩٩٦ – ٢٣١ ص ؛ ٢٤ سم .
١٣ – سمير مرقس . مشاركة الشباب القبطى فى الحياة السياسية بين المحددات العامة والصعوبات . – القاهرة : المركز القطبى للدراسات الاجتماعية . – ١٥ سم ؛ ٢٤ سم . – (أوراق دراسية ؛٤) .
١٤ – صبحى عبد المنعم محمد . الحسبة فى الإسلام بين النظرية والتطبيق : دراسة مقارنة . – دار الرياض الصالحين ، ١٩٩٤– ٢٣٣ ص ؛ ٢٤ سم
١٥ – طالب عوض . واقع المنظمات النسائية فى الاردن . – عمان : مركز الاردن الجديد للدراسات . – ٣٦ ص ؛ ١٩ سم . – (سلسلة المجتمع المدنى والحياة السياسية الاردنية) .
١٦ – عائشة بلعربى . وضع الطفلة العربية . – القاهرة : المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٥ . – ٣٨ ص ؛ ٣٠ سم .
١٧ – عبد الوهاب الافندى . الثورة والإصلاح السياسى فى السودان – لندن: منتدى ابن رشد ، ١٩٩٥ . – ٢٦٥ ص ؛ ٢٢ سم .
١٨ – عزام التميمى . مشاركة الاسلاميين فى السلطة . – لندن : مؤسسة ليبرتى ، ١٩٩٤ . – ٢٣٨ ص ؛ ٢٤ سم.
١٩ – عزمى بشارة . دوامة الدين والدولة فى إسرائيل . – . – عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ . – ٣٧ ص ؛ ٢٢ سم .
٢٠ – عمر سعد الله . حقوق الإنسان وحقوق الشعوب : العلاقة والمستجدات القانونية – الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٣ – ٢٤٤ ص٢٤سم.
٢١ – عمر سعد الله . مدخل فى القانون الدولى لحقوق الإنسان . – الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٣ . – ٢٦٣ ص ؛ ٢٤ سم .

بالعربية والإنجليزية

١ – لا تندريس ، أن "المقاومة الفلسطينية و التغيير المدنى فى القدس ١٩٦٧ – ١٩٩٤" . – القدس : الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ، ١٩٩٥ . – ١٢٠ ص ؛ ٢٤ سم .
٢ – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . حالة اللاجئين فى العالم : بحثا عن حلول . – نيويورك : مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ١٩٩٦ . – ٢٦٤ ص ؛ ٢٤ سم .
٣ – منظمة العفو الدولية . تقرير عام ١٩٩٦ . – لندن : منظمة العفو الدولية ، ١٩٩٦ . – ٣٧٢ ص ؛ ٢٤ سم .

بالإنجليزية

1 - Alternative Information Center. The Trap is closing on Palestinian Jerusalemites. Jerusalem: Alternative Information Center, 1996. 24p, 24 cm

2 - Amnesty International .No One is Safe : Political repression and abuse of power in the1990s. London : Amnesty, 1996.- 120p,22 cm

3 - Assisination of ANation.Egyptian Legislative Election November 1995.- London : Egypian Action Group, 1996.- 91p.30 cm

4 - Birch, Anthony H. The Concepts and Theories of Modern Democracy. - London : Routledge, 1993. 260p,24 cm

5 - Clarke, Paul Barry .Deep Citizenship .- London: Pluto Press,1996.-141p,22 cm Copp, David. The Idea of Democracy.-Cambridge: Cambridge University press, 1993.-448p,24cm

6 - Dieng,Adama. Economic,Social and Cultural Rights and The Role of Lawyers.- Geneva : International Commission of Jurists, 1995.- 230p, 22 cm

7 - Duran,Khaled. The Current Situation in Algeria -Washington:Institute for International Studies, 1994.- 12p,30 cm

8 - Ebadi, Shirin. The Rights of the Child: A Study on Legal Aspects of Childern's Rights in Iran. Tehran : unicef,1994.- 314p,22 cm

9 - Edigheji,Emma O'mano .The Church and Human Rights.- Nigeria: The Human Rights Committee' 1993.-136p, 22 cm

10 - Etcheger Cardinal Roger.Les droit de l'homme dans l'enseignement de l'Eglise: de Jean XXIIIa Jean-Paul II.-Vatican:Libreria Editrice Vatican, 1992.-524p,24 cm

11 - Family Care International. Commitments to Sexual and Reproductive Health and Rights for all: Framework for Action.- New York : Family Care International, 1995 .-64p, 30 cm

12 - Gottfried,Heidi.Feminism and Social Change.- Chicago: University of Illinoispress,1996.-277.24 cm

13 - Hamilton, Jacqueline. one year After Cairo : 53 Country by Country progressReports. - NewYork : EarthSummit Watch,1995.-112p,30 cm

14 - Hekman, Susan J .Gender and Khowledge : Elements of a postmodern Feminism .- Boston : Northern University press, 1992.-212p,cm

15 - Held Daved. prospects for Democracy.- California: Stanford University press,1993.-412p, 24 cm

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم فى مكتبة المركز :

بالإنجليزية

1.Artical 74.jerusalem :alternative Information Center, Quarterly.

2.Center to Center,UK,International PEN, Bimonthly.

3.Cases before The European Court of human Rights.- Strasbourg : Council of Europe. Non periodical.

4.Democracy, Strasbourg: International Institute for Democracy, Monthly.

5.Human Rights Monitor,Switzerland,International Service of Human Rights, Quarterly.

6.Human Rights Newsletter . Cairo : Afro - Asian Solidarity Organization,Bimonthly.

7.Human Rights Ouarterly, U.S.A,Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University press,Quarterly .

8.Human Rights Tribune, Canada, Humam Rights Internet, Quarterly .

9.ICJ Newsletter.The International Commission of Jurists, Quarterly.

10.IFEX, canada, Internationonal Freedom of Expression Exchange, Clearing House' weekly.

11.INDEX on Censorship' magazine for free speech . London: Bimonthly.

12.Middle East Report (MERIP),U.S.A, The Middle East Research And Information project Bimonthly.

13.National Endowment for Democracy Washington: National Endowment for Democracy, Quarterly.

14.Netherland Quarterly of Human Rights,SIM, Netherland, Quarterly.

15.One Country. New york :the Baha'u'llah International Community,Bimonthly.

16.The Family planning Mananger, U.S.A, Management Strategies for Improving Family planning Service Delivery, Quarterly.

17.The Journal of The IIHR, France, International Institute of Human Rights, Quarterly.

18.The Tribune, A Woman and Development Quarterly, U.S.A, International Women's Tribune Center, Quarterly.

19.Torture,Denmark, International Rehabilitation Council of Torture Victims, Quarterly.

20.Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Association, Monthly.

بالفرنسية :

21.La Lettre Du Mois, France, Agir Ensemble pou Les Droits De L'Homme, Monthl.

بالإنجليزية والفرنسية :

22.African Human Rights Newsletter, The Gambia, African Center For Democracy And Human Rights Studies, Quarterly.

بالعربية والفرنسية :

23.Des Droits de L' Homme, France, Fidration Internationale des Ligue, Weekly.

بالعربية والإنجليزية :

٥٤ – النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية . لندن منظمة العفو الدولية ؛ شهرية .

بالعربية :

٢٥ . حقوق الإنسان . مصر : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؛ غير دورية
٢٦ . حقوق الإنسان فى لبنان . لبنان : الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ؛ شهرية .
٢٧ . السياسة الدولية . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : الأهرام ؛ فصلية .
٢٨ . شؤون عربية . القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ؛ فصلية
٢٩ . الطريق . بيروت : الطريق . مرة كل شهرين .
٣٠ . القانون وحقوق الإنسان . مصر : اتحاد المحامين العرب ؛ شهرية .
٣١ . كراسات استراتيجية . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام ؛ مرة كل شهرين .
٣٢ . المجتمع المدنى . مصر : مركز ابن خلدون ؛ شهرية
٣٣ . مجلة الدراسات الفلسطينية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ فصلية .
٣٤ . مستقبل العالم الإسلامى . مالطا : مركز دراسات العالم الإسلامى ؛ فصلية .
٣٥ . المستقبل العربى . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ؛ شهرية .
٣٦ . النداء الجديد . مصر : جمعية النداء الجديد ؛ شهرية .
٣٧ . نشرة حقوق الإنسان "– نشرة إخبارية . مصر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ؛ شهرية .
٣٨ . النهج . سوريا مؤسسة الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى ؛ فصلية .
٣٩ . سواسية : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، مصر ،كل شهرين.
٤٠ .رواق عربى : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، مصر ، فصلية .

SAWASIAH
سواسية

CIHRS

ISSUDE BY CAIRO INSTTUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDES Jul 1996 No. 11

نحو تطوير فاعلية حركة حقوق الإنسان

عرفت حركة حقوق الإنسان على مدى ٥٠ عاما من نشأتها تطورات هائلة على المستويين التنظيمى والفكرى وواجهت فى نفس الوقت الكثير من المعضلات بفعل التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

وقد انطوى العقد الحالى على المزيد من التحديات لحركة حقوق الإنسان فالنزعات العدائية نحو الأجانب ، وموجات التطرف وإنتهاك حقوق الأقليات الدينية والعرقية والثقافية ، وصعود الفاشية الجديدة فى أوربا ، وركود عملية التحول الديمقراطى فى أكثرية دول العالم الثالث، وإزدياد معدلات الجريمة خاصة ضد الأطفال، تطرح تساؤلات عديدة على نشطاء حقوق الإنسان .

هل يتجه العالم من جديد لنزع أغطية الحضارة والتقدم ؟وهل يتطلب الأمر اعادة تقييم أداء حركة حقوق الإنسان خلال العقود الخمسة الماضية؟
وما الذى تستطيع حركة حقوق الإنسان أن تفعله لتواجه هذه التحديات؟!

ضرورات البحث عن استراتيجية جديدة

هذه التساؤلات وغيرها كانت مسار حوار متصل بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والبرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان . وقد سبق لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن أثار ضرورة تقييم مدى فاعلية حركة حقوق الإنسان فى تحسين أوضاع حقوق الإنسان فى العالم ، وذلك من خلال ورقة أعدها المركز فى يناير ١٩٩٦ تحت عنوان (إستعادة المبادرة ... نحو إستراتيجية جديدة لحركة حقوق الإنسان) ، وتم تداول الورقة بين بعض نشطاء حقوق الإنسان على الصعيد المحلى والأقليمى والدولى وذلك فى مناطق مختلفة من العالم. وكانت الأراء والتعليقات التى تلقاها المركز مصدراً هاماً للورقة المطورة التى أعدها المركز بعنوان (نحو إستراتيجية لحقوق الإنسان فى القرن الحادى والعشرين) .

وتتمحور الورقة حول فكرة أساسية مفادها أن حركة حقوق الإنسان كأى حركة إجتماعية لا بد وأن تسعى من فترة لأخرى إلى تقييم أدائها وفاعليتها خاصة وأن التطورات المتلاحقة أدت إلى فقدان الحركة لفاعلية بعض أدواتها وأساليبها مما جعلها عاجزة عن الإستجابة الفاعلة للتحديات والمعضلات المتزايدة التى تواجهها يومياً.

والواقع أن هناك عوامل جديدة لم تأخذها حركة حقوق الإنسان بعد بعين الإعتبار ، ولم تحدد بعد إستراتيجيات مواجهتها . ويرد فى هذا السياق الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى تقف عائقا أمام التحول الديمقراطى السلمى ، والإستراتيجيات التى طورتها الحكومات كى تتمكن من مواجهة الضغوط والحملات الدولية ، فضلا عن المقولات التى تدافع عن تفسيرات خاصة للمعتقدات الدينية أو الإيديولوجية أو عن تفوق الجنس أو العرق أو الطبقة وذلك لإنتهاك حقوق الإنسان لجماعة أو طائفة ما .

بمعنى أخر يمكن القول أن هناك عناصر جديدة فاعلة سياسية وإجتماعية وثقافية تشجع إنتهاك حقوق الإنسان أو تهيىء بيئة مواتية لذلك ، لم تأخذها حركة حقوق الإنسان بعد بعين الإعتبار ، أو لم تنشئ الآليات المناسبة لها .

ملامح المبادرة المشتركة

وانطلاقاً من ذلك ، فقد استقر الرأى لدى مركز القاهرة والبرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان * على القيام بمشاورات مع أطراف حركة حقوق الإنسان فى عدد من البلدان فى كل مناطق العالم ، وسوف يكون عدد الدول محدوداً بالضرورة – فى حدود ثلاث دول من كل منطقة – ويراعى فى اختيارها التركيز على الدول التى طورت فيها منظمات حقوق الإنسان بناء مؤسسياً قوياً.

وسيكون على المنظمات المختلفة أن تقيم تطور العمل فى مجال حقوق الإنسان وأثره على أوضاع حقوق الإنسان فى بلادها ، وخاصة فيما يتعلق بالمفاهيم والسياق العام والعلاقات المتبادلة بين منظمات حقوق الإنسان ،ففيما يتعلق بالإطار المفاهيمى يبدو أنه من الضرورى أن تمعن منظمات حقوق الإنسان النظر فى الإطار المفاهيمى الذى يكمن وراء عملها لكى يمكنها الإستجابة لعالم دائم التغير ، ذلك أن فاعلية حركة حقوق الإنسان تقاس بمدى قدرتها على توصيل رسالتها بأسلوب مقنع للحكومات والعناصر الفاعلة غير الحكومية والرأى العام فى مجمله وهو ما يعنى أن حركة حقوق الإنسان لا بد وأن تطور خطابها بحيث يدمج الخصوصية السياسية والإجتماعية والثقافية بالإلتزام بالعالمية فضلا عن ضرورة أن يكون خطابها مؤثراً فى الساحة الدولية.

وفيما يتعلق بالسياق العام ، فمن الواضح أن الأوضاع الإجتماعية والسياسية والثقافية فى أى بلد تؤثر على العمل فى مجال حقوق الإنسان من خلال عدد من الأمور منها: فاعلية دور المجتمع المدنى فى حماية حقوق الإنسان، ومدى تقبل الرأى العام لهموم حقوق الإنسان، وإستعداد الحكومة وقدرتها على معالجة قضايا حقوق الإنسان بصورة إيجابية. ويطرح هذا السياق تساؤلا بشأن المدى الذى ذهبت اليه منظمات حقوق الإنسان فى مواءمة أهدافها وإستراتيجياتها ومناهجها وأنشطتها مع الظروف المتغيرة على مدى العقد الماضى؟ وما هى المناهج الجديدة التى أتبعتها لضمان إستمرار فاعليتها فى الوقت الذى تتأهب فيه لدخول القرن القادم ؟!.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين منظمات حقوق الإنسان ، فمن الواضح أن فاعلية الحركة تقتضى أقصى تعاون بين المنظمات ، للوصول إلى تقسيم أفضل للعمل فيما بينها ، كما تقتضى أعمق تشاور من أجل تطوير أهدافها وإستراتيجياتها وهو ما يثير البحث فى أوجة نجاح أو إخفاقات الحركة فى هذا المجال .

وأخيراً فإن هذه القضايا وغيرها سوف تكون محل للنقاش والتشاور من جانب المشاركين ، من خلال ورش العمل الأقليمية على أن تطبع وتنشر بعد ذلك على أوسع نطاق ،وينبغى التأكيد على أن هذا الجهد لا يعدو أن يكون خطوة أولى فى عملية ممتدة هدفها تعزيز فاعلية حركة حقوق الإنسان .

* البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان هو برنامج يعمل على دعم حركة حقوق الإنسان ككل وذلك بدعم وتنمية المهارات المهنية للعاملين فى منظمات حقوق الإنسان والنشطاء من خلال تيسير تبادل الخبرة والخبراء بين المنظمات وتشجيع المزيد من التعاون والتعاضد الفعال بينها .

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) .. تنفيذ : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، ت : ٣٤٤٨٣٦٨